



جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

الصناديق السيادية ودورها في إدارة المالية العامة - دراسة حالة الجزائر (2000-2018) -

الأستاذ(ة) المشرف:

د. ضالع دليلة

من إعداد الطالب :

- بوثلجة محمد إسلام

لجنة المناقشة :

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الاستاذ:
مشرفا	أستاذ محاضر - أ-	ضالع دليلة
رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	نجاح عائشة
مناقش الاول	أستاذ محاضر - ب-	لعريفي عودة
مناقشا ثاني	أستاذ محاضر - ب-	بوقادير ربيعة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/18

السنة الجامعية: 2022/2021



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و التقدير

قال تعالى {ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه} (لقمان الآية 12)

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات والارض على ما أكرمني به من قيام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

بعد شكر الله تعالى الذي له الحمد أولا وأخرا، يسعدني أن أقدم بجزيل الشكر الى أستاذتي الفاضلة "ضالع دليلة" التي وجهتني وأفادتني بوسع علمها وكان لي الشرف تفضلها بالإشراف على مذكريتي، وكان لأرائها وتوجيهاتها الأثر الكبير في تقويم هذا البحث وإخراجه في هذه الحلة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إعداد هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة أرجو لهم من الله الثواب والأجر.



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هداني وأنار دربي ووقفني في إنجاز هذا العمل راجيا منه أن تكون بداية موفقة لمشوارتي
اللاحق .

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى من غمرتني بفيض حنانها منذ نعومة أظفاري وضحت من أجل سعادي إلى التي سال دمعها بكاء
وفيها نظرة المبتسم، إلى من تعبت من أجل راحتي ، إليك يا مثل الصبر والحنان

"أمي الحنونة "

إلى من حنى ظهره ليكون سلما أصعد عليه ، إلى من كان مشعلا أستند به ، إلى من علمني أن الحياة
مبادئ فاضلة وأخلاق سامية إلى من أضاء لي درب الحياة

"أبي رحمه الله "

إلى من قاسموني رحم أمي إلى كل من أفرح معهم في السراء والضراء، إلى من كانوا لي عوناً في الحياة
"إخوتي الأعزاء "

إلى كل أساتذتي الكرام وخاصة الأستاذ المشرف، وإلى كل طلاب الدفعة 2022/2021
تخصص إدارة مالية

بوثلجة محمد إسلام

مقدمتہ

مقدمة

مقدمة :

تؤدي المالية العامة دورا هاما في حياة الدولة المعاصرة، فالنفقات العامة والايادات العامة باعتبارها احدى موضوعات المالية العامة لهما دورا مؤثرا في الكشف عن الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة لكن المالية العامة لدول النفطية عرفت عدة تحديات من بينها المرض الهولندي ولعنة الموارد، ومن هنا تظهر حاجة هذه الدول لإنشاء الصناديق السيادية كحل لإدارة ماليتها.

و قد شهد العالم مؤخرا اهتماما كبيرا وجدلا متزايدا حول ظاهرة الصناديق السيادية، ويظهر ذلك من خلال اعتماد العديد من الدول على هذه الصناديق وانشائها واعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة، حيث أن الهدف من انشائها هو ادارة واستثمار الفوائض المالية كما يتم تمويلها عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة، وقد يكون مجال نشاطها داخلي أو خارجي، ومن بين الصناديق السيادية التي عرفت نجاحا كبيرا الصندوق السيادي النرويجي الذي يعتبر من أهم الصناديق السيادية في العالم.

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك صندوق سيادي يعرف بصندوق ضبط الموارد والذي تم انشاؤه بهدف امتصاص فائض العوائد النفطية واستعمالها في الحفاظ على استقرار المالية العامة للدولة.

نظرا لإقبال العديد من الدول على انشاء الصناديق السيادية بصفة عامة وصندوق ضبط الموارد بصفة خاصة في ادارة المالية العامة يمكن طرح تساؤل رئيسي حول ما مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في ادارة المالية العامة في الجزائر خلال فترة (2000-2018) ؟

لمعالجة الإشكالية الرئيسية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1) ماهي المشاكل التي واجهتها المالية العامة في الدول النفطية؟

2) ماهي العلاقة بين الصناديق السيادية وإدارة المالية العامة ؟

3) كيف ساهم صندوق ضبط الموارد في المالية العامة بالجزائر ؟

ثانياً فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا الفرضيات التالية:

(1) الفرضية الأولى:

واجهت المالية العامة عدة مشاكل خاصة في الدول النفطية أثرت على إدارتها المالية من بينها المرض الهولندي ولعنة الموارد.

(2) الفرضية الثانية:

تعتبر الصناديق السيادية من بين الآليات الهامة لتحقيق الاستقرار في الميزانية العامة .

(3) الفرضية الثالثة:

تعتبر مساهمة صندوق ضبط الموارد مهمة جداً في إدارة المالية العامة من خلال امتصاصه للفوائض المالية وتسديد العجز الموازي في حالة حدوثه ، كما أنه من الممكن تسديد الدين العام.

(4) أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتطرق إلى موضوع هام حيث اهتم بالصناديق السيادية ودورها في ادارة المالية العامة، كما أننا نحاول من خلال هذا البحث اثراء النقاش حول مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في ادارة المالية العامة بالجزائر.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على الصناديق السيادية وما مدى مساهمتها في المالية العامة، بتسليط الضوء على صندوق ضبط الموارد الجزائري وإبراز الدور الذي لعبه في إدارة المالية العامة.

أسباب اختيار البحث:

إن الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع هي :

مقدمة

1- علاقة الموضوع بمجال التخصص والتطورات التي حدثت في السنوات الاخيرة.

2- محاولة منا توضيح مفهوم المالية العامة والصناديق السيادية.

3 - توضيح العلاقة التي تربط الصناديق السيادية بالمالية العامة في الجزائر .

المنهج المستخدم :

من أجل الإحاطة بكافة جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات فإننا سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة ولتحليل مختلف المعطيات المتعلقة بموضوع بحثنا ومن ثم ربط النتائج بالأسباب.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود بحثنا إلى ثلاث أجزاء:

الحدود الموضوعية: يتمثل في دور الصناديق السيادية في إدارة المالية العامة.

الحدود المكانية: سيقصر بحثنا على دراسة الصندوق السيادي الجزائري المتمثل في صندوق ضبط الموارد.

الحدود الزمنية : لقد تم التركيز على الفترة (2000-2018) حيث شهدت هذه الفترة مجموعة من التغيرات في الجزائر.

الدراسات السابقة :

هناك عدة بحوث ودراسات تطرقت الى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا نذكر منها :

- د.ليمي صباح، شيور سليم، لعرج مجاهد حفيظة، أثر الصناديق السيادية على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية مقارنة لحالي الجزائر والنرويج للفترة (2000-2014). وقد تشابحت هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في أن هذه الدراسة تناولت موضوع الصناديق السيادية من خلال الوقوف على مدى فعالية صندوق ضبط الموارد الجزائري، والصندوق النرويجي، وقد اختلفت هذه الدراسة أنها استخدمت

مقدمة

في الجانب التطبيقي الادوات القياسية من أجل تفصي تأثير الصناديق السيادية في النشاط الاقتصادي في كل من الجزائر والنرويج، كما أكدت النتائج وجود أثر إيجابي قوي للصندوق النرويج بينما تبين عدم وجود تأثير لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري على النشاط الاقتصادي.

- سلوى برور، دور صندوق ضبط الموارد في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر هي عبارة عن مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بجامعة 8 ماي 1945 سنة 2017-2018، حيث تناولت أيضا هذه الدراسة الجوانب النظرية للميزانية العامة في الجزائر وتطور الموارد المالية لصندوق ضبط الموارد في الجزائر وعلاقته بمعالجة العجز في الميزانية العامة كما تطرقت الى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية في الجزائر للفترة 2000-2014.

أقسام الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة وفي ظل الحدود الموضوعية لها، سنقسم البحث إلى ثلاثة فصول تتقدمها مقدمة عامة وتختتم الدراسة بطرح مجموعة من النتائج التي سيتم التوصل إليها بالإضافة إلى الاقتراحات وأفاق البحث.

الفصل الأول: سنتطرق فيه إلى المالية العامة من خلال ثلاث مباحث، حيث يضم المبحث الأول نظرة عامة حول المالية العامة من خلال توضيح مفهوم المالية العامة وأنواعها وتطورها والمبحث الثاني عناصر المالية العامة ووظائفها والمبحث الثالث تشخيص الداء الهولندي ولعنة الموارد.

الفصل الثاني : سنتطرق فيه إلى الصناديق السيادية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يضم المبحث الأول ماهية الصناديق السيادية من خلال التعرف على الصناديق السيادية ودوافع نشأتها وفي المبحث الثاني خصائص الصناديق السيادية وأهميتها وأهدافها أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى دراسة الصندوق السيادي النرويجي كنموذج لمواجهة مشكلة المالية العامة.

مقدمة

الفصل الثالث : يضم مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة المالية العامة من خلال دراستنا في المبحث الأول المالية العامة في الجزائر بالتعرف على قانون المالية وتطور النفقات والايادات العامة ورصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2018) وفي المبحث الثاني صندوق ضبط الموارد ودوافع انشائه واستخداماته ومصادر تمويله وماهي أهم أهدافه وفيما تكمن أهميته، أما المبحث الثالث تأثير صندوق ضبط الموارد في المالية العامة بالجزائر من خلال تدخلاته في امتصاص الفوائض المالية وتسديد الدين العمومي وتمويل وتغطية العجز الموازي.



الفصل الأول

الإطار النظري للمالية العامة

تمهيد :

تعد المالية العامة واحدة من بين الميادين التي عرفت تغيرات وتحولات عديدة على غرار الأدوات الاقتصادية الأخرى، وهي تعتبر حلقة وصل بين الاقتصاد والسياسة . ولقد مرت المالية بمراحل متعددة تجلت في تطور المالية العامة ودور الدولة المالي وتغير النظرة للإيرادات والنفقات، واعتبارها أدوات مالية هامة ومتنوعة لتحقيق الدولة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فنجد في كل مجتمع نوعين من الأنشطة المالية، يرتبط الأول بالأفراد أو الهيئات الخاصة، وتسمى المالية الخاصة، ويرتبط الثاني بالدولة ويسمى بالمالية العامة، ولذلك يعبر اصطلاح المالية العامة عن النشاط المالي للدولة، والتي عرفت أيضا عدة تحديات أثرت على الاقتصاد سلبا من بينها المرض الهولندي ولعنة الموارد التي مست اقتصاديات الدول الغنية بالموارد.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى المالية العامة وما هي أهم التحديات التي واجهتها في الدول النفطية

ولذلك قسمنا هذا البحث كالتالي:

المبحث الاول : ماهية المالية العامة

المبحث الثاني : وظائف المالية العامة وعناصرها ومصادرها

المبحث الثالث : تحديات المالية العامة في الدول النفطية

المبحث لأول : ماهية المالية العامة

اختلف كل من علماء المالية العامة والاقتصاد في تحديد مفهوم دقيق للمالية العامة، فهناك اختلاف كبير بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث للمالية العامة، كما يرى خبراء المالية العامة أن هناك فرقا أساسيا بين المالية العامة والخاصة ينتج عن اختلاف كل منهما اختلافا تما. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث للمالية العامة مع ذكر أهم أنواع المالية العامة والإشارة إلى الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة .

المطلب الأول : مفهوم المالية العامة

أولاً: المفهوم التقليدي للمالية العامة (المالية المحايدة)

نجد هذا المفهوم التقليدي للمالية العامة واضحاً في بعض التعريفات التي أعطيت لها فجاستون جيز يعرفها بأنها تقوم على فكرة معينة و هي أن نفقات عامة يتعين تغطيتها.

أما دالتون فيعرفها بأنها " دراسة كل من إيرادات و نفقات السلطات العامة و الموازنة كل منها بالآخرى" و بالتالي فإن المالية العامة يجب أن تقتصر على دراسة الوسائل التي تحصل بها الدولة على إيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة و يجب أن تكون هذه الإيرادات محدودة بحيث لا تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني و أن تكون النفقات محدودة بحيث لا تزيد عن ما هو ضروري لتسيير مرافق الدولة الأساسية¹.

ثانياً: المفهوم الحديث للمالية العامة (المالية المتداخلة)

ظهرت تعريفات كثيرة للمالية العامة وفق المفهوم الحديث منها:

¹ سهام العيداني، محاضرات المالية العامة، السنة أولى ماستر تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي نور البشير البيض، ص01.

- "العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها بغرض تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية وسياسية".

- "العلم الذي يتناول النشاط المالي العام أو نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية من إيرادات ونفقات عامة بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع".

فالمالية العامة إذا هي العلم الذي يدرس النفقات العامة ووسائل الحصول على الإيرادات العامة وموازنة النفقات والإيرادات لإشباع الحاجات العامة وتحقيق الرفاهية العامة¹.

المطلب الثاني : أنواع المالية العامة وتطورها

أولاً: أنواع المالية العامة :

ظهرت المالية العامة بمفهومها الحقيقي على أثر ظهور النظام الرأسمالي الذي سعت الدول الرأسمالية في ذلك الوقت إلى ترسيخ مبادئه من خلال أدوار متعددة. و تتضمن المالية العامة:

1 المالية المحايدة:

تعتبر المالية المحايدة عن دور الدولة كحارسة للنشاط الاقتصادي، أي ذلك الذي يعني عدم تدخل الدولة في أي نشاط اقتصادي، مكتفية بتدبير كافة الموارد اللازمة لإنتاج المشروعات الخاصة ليعمل بحرية كاملة، لأن أي تدخل في العملية الانتاجية من وجهة نظر النظام الرأسمالي إجهازا على العملية الاستثمارية في مهدها، وكان نشاط الدولة ينحصر في تحقيق الدفاع الخارجي من خلال القوات المسلحة، والأمن الداخلي من خلال مرفق الشرطة والدفاع الوطني، والعدالة من خلال مرفق القضاء، أي تلك المرافق السيادية التي لا تقبل عليها المشروعات القطاع الخاص، حيث أن الهدف منها ليس تحقيق أي ربح مادي، بل هو تحقيق منافع عامة مجردة لكافة أفراد المجتمع.

الحقيقة أن هذا النشاط التقليدي للدولة الرأسمالية لم يكن ينفصل عن دورها السياسي، والذي يعبر عن الوجود للسلطة ووجود في نفس الوقت للشعوب، فالسلطة والشعب هما قوتان يتنازعان من تحقيق

¹ سمير صلاح الدين حمدي ،المالية العامة ،منشورات زين الحقوقية ،الطبعة الاولى 2015 ،ص31،30.

أيهما أقوى خلال المراحل التاريخية الطويلة، ويتنازعان من خلال وجود مصطلحات ثلاث: الدولة، المجتمع، الحكومة.

فالدور السياسي للدولة، كان يعتبر بداية السيطرة الحقيقية على مقاليد كل من السلطة والشعب، متخذاً من أساليب الإخفاء السياسي المغلف بالديمقراطية المغرضة أسلوباً لجذب الشعوب من خلال التوجه الاقتصادي الذي يحقق التوازن دون تدخل الدولة.

إن دور الدولة في ذلك الوقت كان حيادياً، يمكن تمثيله بفرض علمي، ينتظر تحقيق نتائج إما ناجحة أو فاشلة، يتجه بعد ذلك على أثر هذه النتائج إلى تغيير الأدوار، معتمداً على وثائق تاريخية لكل مرحلة، تحكي كل وثيقة المشوار الاقتصادي الذي يؤيد أو يطالب بالتغيير.

2-المالية الوظيفية :

عند حدوث الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي تدخل جون مينارد كينز بنظريته الشهيرة، وقرر أن هذا الكساد ناتجاً عن عدم توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي، والذي لن يتحقق إلا من خلال تدخل الحكومة من أجل الانفاق الكلي لزيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع وبالتالي يزيد معه حجم الطلب الكلي.

منذ ذلك الحين، كان تدخل الحكومة في كافة الأنشطة الاقتصادية، بعد أن فشلت نظرية ساي وباتسيا التي كانت تؤكد أن الاقتصاد ظاهرة طبيعية قادرة على أن تحقق التوازن من تلقاء نفسها.

هنا كانت بداية المالية المتدخلية أو المالية الوظيفية، أي تلك التي تسيطر على كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسات الضريبية والنقدية، حيث لم يصبح دور الدولة حيادياً كما كان، بل أصبحت الدولة تقوم بالأدوار الآتية:

- زيادة الانتاج في فترات الكساد والحيلولة دون ارتفاع الأسعار.
- المحافظة على القوة الشرائية للنقود في أيام التضخم.
- انخفاض معدل البطالة.
- تحقيق معدل مطلوب من الإدخار.

• تحقيق الإستقرار الاقتصادي¹.

ثانيا: تطور المالية العامة : مرت المالية العامة بأربعة مراحل هي:

1-مرحلة الدولة الحارسة (الليبرالية أو الرأسمالية) :

لقد ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبني على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة، مع اقتصر دور الدولة في جباية الضرائب بما يمكنها من تغطية وظائفها التقليدية، وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع مع إمكانية إقامة بعض المرافق العامة، أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي².

2-مرحلة الدولة المتدخلة :

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للأزمة التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى والتي تميزت بإعادة النظر في معظم المبادئ المالية الكبرى للنظرية الكلاسيكية، وتركت الدولة الليبرالية أو الحارسة مكانها للدولة المتدخلة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 بعدما لم تستطع النظرية الكلاسيكية حلها.

3- مرحلة الدولة المنتجة :

في هذه المرحلة أصبحت الدولة تسيطر على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج من أجل إشباع المزيد من الحاجات العامة ورفع من المستوى المعيشي للأفراد وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

- تشجيع بعض المشاريع عن طريق إعفائها من الضرائب.

- منح المساعدات المالية.

- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد.

- تحديد استهلاك المواطنين من خلال فرض الضرائب.

¹ أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم وتحليل الاقتصادي والتطبيق، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الاولى، 2012، ص18،19،20.

² معيزي قويدر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة اقتصاد الجديد، العدد: 08، الجزائر، 2013، ص 144.

4-مرحلة الدولة الضابطة:

مع تقهقر وانحيار المعسكر الاشتراكي وهيمنة المنظور الليبرالي من جديد أدى إلى تغير نوعي وكمي في دور الدولة وبرزت نظرية الدولة الضابطة التي لا هي محايدة حارسة ولا متدخله إنه شكل جديد فرضته تحديات العولمة وفتح الأسواق لذلك فالدولة لا تنسحب من السوق وإنما وجودها في السوق يكون لغرض تنظيم وتقنين قواعد السوق ومراقبة المنافسة وحماية أليات السوق (المحافظة على استقرار الاسعار)¹.

المطلب الثالث : الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة

أن تمييز المالية العامة عن المالية الخاصة يعني التمييز بين نشاط الدولة المالي عن نشاط الأفراد بهدف إشباع الحاجات وتختلف المالية العامة عن المالية الخاصة من حيث الجوانب الآتية :

1- من حيث الهدف:

و ان هدف قيام الدولة بالمرافق العامة ليس الربح في الغالب بل لاعتبارات أخرى كإتاحة الفرصة للانتفاع بالخدمة للجميع بدون تمييز ، ولا ينفي ذلك أن الدولة قد تحصل على موارد مالية للميزانية العامة نتيجة لتوليها بعض المشروعات ، فالدولة لا تسعى إلى تحقيق الربح المادي فقط في قيامها بالمرافق العامة ، بل تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة حتى لو ترتب على ذلك النشاط عدم تحقيق أي ربح على الإطلاق أو حتى الخسارة عندما تقدم للأفراد خدمة بأقل من كلفتها.

أما الأفراد فالهدف الرئيس لأي نشاط هو تحقيق اقصى ما يمكن من الأرباح.

2- من حيث الإيرادات :

تتمتع الدولة كما هو معروف بحقها بفضل الضرائب وإصدار القروض والإصدار النقدي الجديد وحق الاستيلاء والتأميم وهذا كله متأتي في صفة السيادة الذي يوفر للدولة سلطة الأمر والنهي والجبر ، في حين لا يتمتع الأفراد في مثل هذه السلطة ، فاذا كانت الدولة تعتمد في الحصول على إيراداتها على الوسائل

¹ بن سعود أدم، مطبوعة في المالية العامة، السنة الثانية، تخصص علوم تجارية، مالية ومحاسبة، علوم اقتصادية، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيبي علي "البلدية:02"، 2018/2017، ص3،4،2.

الإجبارية ، فان الأفراد غالبا ما يعتمدون في الحصول على إيراداتهم على الطرق الاختيارية أي إلى الاتفاق أو التعاقد كوسيلة لبيع منتجاتهم وتقديم خدماتهم للدولة أو الأفراد¹.

3- من حيث الأسلوب :

تختلف الدولة عن الأفراد، في كيفية الوصول إلى الموازنة بين النفقات العامة والإيرادات العامة فالأفراد والهيئات الخاصة يرتبون نفقاتهم في ضوء ما يحصلون عليه من إيراد، وهم مقيدون بهذا الإيراد أي أن الافراد والهيئات الخاصة يقومون بتقدير إيراداتهم ،من دخول وأرباح ثم يحددون بعد ذلك أوجه إنفاقها في حدود هذه الإيرادات ومن ثم تتحقق الموازنة بين الإيرادات والنفقات. من خلال تبعية الإنفاق للإيراد، أي تطبيق قاعدة أولوية الإيراد على الإنفاق.

وتحدد الدولة أولا أوجه الإنفاق المختلفة التي يجب أن تقوم بها، ثم تقوم بعد ذلك في ضوء هذا الإنفاق، بتقدير إيراداتها اللازمة لتغطية ذلك الإنفاق.

يعني تبعية الإيراد العام للإنفاق العام أي أن الموازنة تتم في ضوء تطبيق قاعدة أولوية الإنفاق العام على الإيراد العام.

ويعود هذا الاختلاف في الأسلوب، بين المالية العامة والمالية الخاصة الى أن الدولة تتمتع بسلطات أوسع لزيادة إيراداتها سواء تلك الإيرادات المتأتية عن طريق الضرائب والرسوم، أو تلك الإيرادات المتأتية عن طريق القروض العامة الداخلية أو الخارجية، أو عن طريق الإصدار الجديد ولكن سلطة الدولة هذه ليست مطلقة انما تبقى مقيدة بمستوى التشغيل في الاقتصاد القومي بالطاقة المالية وبالطاقة الضريبية للاقتصاد القومي.

ومن جهة أخرى، يستطيع الافراد والمشروعات الخاصة أن يتجاوزوا قاعدة اولوية الوزير على الإيراد على الإنفاق، اذا ما استطاعوا اللجوء الى الافتراض ومن ثم يمكنهم الإنفاق بما يتجاوز دخولهم المعرفة .

¹ سعود جايد مشكور العامري، مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثانية،2020، ص 19.

4- من حيث الملكية (التنظيم) :

تختلف المالية العامة عن المالية الخاصة من حيث التنظيم، وهو ما يتعلق بشكل الملكية القائم في كل منها. فالملكية في المشروعات العامة ليست ملكا لفرد معين أو مجموعة من الافراد بل تكون الملكية ملكا للمجتمع بمختلف طبقاته.

تكون الملكة في المشروعات الخاصة، لفرد أو مجموعة من الأفراد، ولذلك يختلف الحافز على القيام بالنشاط في كل منهما، ويختلف بالتالي تحديد الهدف، أو مجموعة الأهداف، التي يرغب كل منها في تحقيقها.

نستخلص مما تقدم، إلى أن هناك اختلافات بين المالية العامة والمالية الخاصة وهذا لا يعني الانفصال التام بينهما، بل على العكس، فهو يؤكد ما يجب أن يكون بينهما من ترابط قوي وتكامل تام، لأن كلا منهما يشكل جزءا هاما من الاقتصاد القومي، ويعمل كل منهما إلى الجانب الآخر في اقتصاد قومي واحد ويؤثر كل منهما الى الجانب الآخر. فالمالية العامة تؤثر في القطاع الخاص، اقتصاديا وماليا ذلك أن النفقات العامة تدخل في تيار الإنفاق الكلي، وتؤثر في مستوى دخول الأفراد والهيئات الخاصة، كما أن الإيرادات العامة (الضرائب) تمثل اقتطاع جزء من الدخول والثروات الفردية الخاصة.

وهكذا فإن هناك علاقات متبادلة بين المالية العامة والمالية الخاصة، وخاصة أن الإيرادات العامة والنفقات العامة، تشكل ما يطلق عليه الإدارة المالية، التي تمثل جزءا من الإدارة الاقتصادية الكلية، ويعمل كلاهما في المجتمع لاقتصاد واحد¹.

¹ خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثالثة ، 2007 ، ص 25، 26، 27، 28 .

المبحث الثاني : وظائف المالية العامة وعناصرها ومصادرها

ترتبط المالية العامة بمجموعة من المفاهيم المحيطة بها بغرض توسيع الفهم والإلمام والاحاطة بكل جوانبها، لذا تطرقنا إلى بعضها والمتمثلة في: وظائف المالية العامة التي من خلالها نتمكن من معرفة أهمية المالية العامة، وكذا عناصر ومصادر المالية العامة لتوضيح أن المالية العامة تخضع لقواعد ومبادئ تنظمها.

المطلب الأول : وظائف المالية العامة

تؤدي المالية العامة وظائف في عدة مجالات، نذكرها فيما يلي¹:

1-وظيفة مالية : تعتبر الوظيفة التقليدية للمالية العامة، وتتمثل في السعي لتوفير الرفاهية للدولة وزيادة إيراداتها العامة اللازمة لتغطية نفقاتها العامة.

2-وظيفة اقتصادية : تتمثل في :

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة المشكلات الاقتصادية من أهمها محاربة الفقر، البطالة، التضخم.

-التطور والتنمية الشاملة أي تحقيق نمو اقتصادي متوازن.

3 -وظيفة اجتماعية : تتمثل في السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل، أي خلق الدخل للطبقات الفقيرة ولغير القادرين على العمل.

المطلب الثاني : العناصر المؤلفة للمالية العامة

تتكون المالية العامة من النفقات العامة والإيرادات العامة وما هما يتصلان بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة Financial Fonction والموازنة العامة وهي الإطار التنظيمي لهذه الكميات المالية.

¹ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2009، ص:33.

أولاً: النفقات العامة public Expenditures

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها أنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة).

و يمكن تعريفها أنها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، ونلاحظ أن الحاجات العامة تختلف من الدولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى أخرى، ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، يرتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع¹.

ويتم تقسيم النفقات العامة إلى فئتين الأولى علمية والثانية عملية، حيث تضم الفئة الأولى معايير كثيرة منها: معيار تكرار النفقة (عادية وغير عادية)، المعيار العضوي (النفقات المركزية والنفقات المحلية) ... أما تقسيمات الفئة الثانية فتضم معايير أخرى منها: التقسيم الإداري (حسب الوزارات، حسب طبيعة الاعتمادات)، التقسيم الوظيفي (النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية، النفقات الاقتصادية)، التقسيم الاقتصادي (نفقات التسيير، نفقات التجهيز، نفقات خدمة الدين العام، الإعانات)، وسنحاول شرح نفقات التسيير ونفقات التجهيز باعتبار أن هذا التقسيم يعتبر من أهم تقسيمات النفقة العامة والتي تفسر كثيرا أثر النفقة العامة على الاقتصاد الوطني.

1- نفقات التسيير: ويقصد بها النفقات الضرورية التي تضمن سير الجهاز الإداري للدولة بصورة مستمرة مع العلم أن هذا النوع يعمل على إبقاء نشاط الهياكل بحيث تظهر هذه النفقات في ميزانية الدولة وحسب كل دائرة وزارية.

¹ زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، السنة الثانية، علوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، 2018-2019، ص: 12.

2- نفقات التجهيز أو النفقات الرأسمالية: هدفها الرئيسي هو تكوين رؤوس الأموال بقصد تنمية الثروة الوطنية فهي تمثل تلك العملية التي تساهم في إنشاء دخل جديد ناتج عن النفقة الأولية الأصلية، وأهم ما يميز نفقات التجهيز هو ترك شيء يستمر بعدها خلافاً لنفقات التسيير التي لا يبقى منها شيء.

أ- الإعانات: تتمثل في إعانات بعض الصناعات الوطنية الناشئة لصدورها أمام منافسة السلع الأجنبية، كما تعطى للأفراد والهيئات التي تقوم بأعمال ذات منفعة عامة.

ب- نفقات خدمة الدين العام: وهي بالأساس نفقات سداد القروض العامة الداخلية أو الخارجية، سواء تعلق الأمر بأصل الدين أو بالفوائد المترتبة عن الدين¹.

ثانياً: الإيرادات العامة public Revenues

يقصد بها مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة بتدبير الموارد المالية اللازمة، وتحصل الدولة على هذه الموارد أساساً من الدخل القومي في حدود القدرة المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الانفاق العام، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة في العصر الحديث وتنوعت أساليبه واختلفت طبيعتها الأنواع الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة².

توجد أنواع متعددة من الإيرادات العامة، من أهمها، دخل أملاك الدولة، والرسوم والضرائب والغرامات الجزائية والإعانات والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد. وتختلف أهمية هذه الأنواع من الإيرادات من بلد لآخر، فهي ليست على درجة متساوية من الأهمية، وهناك عدة أنواع من التقسيمات، من أهمها ما يلي:

¹ حبيطة علي، أثر الانفاق العام على معدل التضخم، مجلة الحقوق الانسانية، العدد:26، المجلد:02، الجزائر، 2016، ص134،133.

² هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى، 2007، ص21.

(أ) تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها:

تقسم الإيرادات العامة حسب دوريتها، إلى إيرادات عادية، وإيرادات غير عادية. ومعيار التفرقة بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية، هو مدى دورية وتكرار الإيرادات، والحصول عليها بصفة منتظمة ودورية في كل سنة ويقصد بالإيرادات العادية تلك التي تتكرر وتدرج تقديراتها في نظام (أو قانون الموازنة العامة سنويا وتستخدم في تمويل النفقات العادية) (المتكررة). وتشمل الإيرادات العادية، إيرادات الدولة (من مشاريعها الزراعية والتجارية والصناعية). والضرائب بأنواعها كضريبة الدخل، والضرائب الجمركية، كما تشمل الرسوم بأنواعها، كرسوم المطارات والموانئ، ورسوم البرق والبريد والهاتف.

أما الإيرادات غير العادية فهي التي لا تتكرر سنويا، ولا تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة، وتخصص عادة لتغطية النفقات غير العادية (كالمشاريع الاقتصادية الكبيرة، والحروب والزلازل) وتشمل الإيرادات غير العادية، إيرادات القروض العامة، والإصدار النقدي الجديد.

والتفرقة بين الإيرادات العادية، والإيرادات غير العادية أريد لها أساسا أن تقابل التفرقة بين النفقات العادية والنفقات غير العادية، بحيث تعتمد الدولة في تغطية نفقاتها العادية، على تغطية النفقات غير العادية وحدها، ويفسر هذا الفكر المالي التقليدي، بأن النفقات العادية، تفقات استهلاكية، وأن من الضروري الحد منها لأجل زيادة المدخرات.

(ب) تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها:

تقسم الإيرادات العامة حسب مصدرها، إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة. ومعيار التفرقة بين الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة هو مصدر الإيرادات العامة، ولهذا فان كتاب المالية العامة يرون أن هناك إيرادات أصلية، وهي ما تحصل عليه الدولة من دخل أملاكها (أو دخل الدومين) وتشمل إيرادات أملاك الدولة الزراعية، والتجارية، والصناعية، والمالية (أرباح الأسهم والسندات في الشركات).

الإيرادات الأصلية: هي تلك التي تحصل عليها الدولة مباشرة باعتبارها شخصا قانونيا له حق التملك ودون أن تقتطعها من دخول الأفراد، ومن أهم هذه الإيرادات إيرادات أملاك الدولة.

أما الإيرادات المشتقة فهي ما تحصل عليه الدولة عن طريق اقتطاع قسم من أموال الأفراد. ويشمل هذا النوع، باقي الإيرادات غير دخل الدولة من أملاكها، كالدخل من الضرائب، والرسوم، والغرامات الجزائية.

ج) تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة :

تقسم الإيرادات العامة، حسب سلطة الدولة في الحصول عليها، إلى إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية. فالإيرادات السيادية، تشمل ما تحصل عليه الدولة جبرا، وبالإكراه وأهم تلك الإيرادات، الضرائب بمختلف أنواعها، والرسوم والغرامات الجزائية والقروض الجبرية.

أما الإيرادات الاقتصادية، فهي التي تحصل عليها الدولة، بدون إكراه أو إجبار، إذ تحصل عليها بصفتها شخصا معنويا يمتلك الثروة، ويقوم بالخدمات فالدولة تحصل على إيجار ما تملكه من أراض أو مبان (إذا أجزتها) وإذا امتلكت مشروعا زراعيا أو صناعيا، أو تجاريا، أو ماليا، حصلت على أرباح. وتشمل الإيرادات الاقتصادية، إيجار، أو ثمن بيع العقارات الحكومية، وأرباح المشروعات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة، كالمصانع الحكومية، وخدمات البرق والبريد والهاتف، والخطوط الجوية، وأرباح البنك المركزي. أما الإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص¹.

ثانيا: الميزانية العامة Public budget

تعرف الموازنة العامة بأنها «خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالبا سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية، وبناء على هذا التعريف فإن الموازنة العامة ليست أداة محاسبية لتوضيح النفقات والإيرادات العامة للدولة، وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد وسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها².

¹ قطوش فارس، اجراءات الرقابة المالية على المؤسسات العمومية- دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية ابن سينا أم البواقي-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2019، 2018. ص 10، 11.

² طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، العراق، المكتبة القانونية بغداد، ص: 101.

المطلب الثالث: مصادر المالية العامة

تتمثل مصادر المالية العامة فيما يلي:

- **المصادر الدستورية :** من خلال الدستور الذي يضع المبادئ الأساسية للمالية العامة، فعلى سبيل المثال في الجزائر ينص الدستور في المادة 64 "مساواة الجميع أمام الضرائب، المشاركة في الأعباء العامة حسب المقدرة، الضريبة محددة بقانون وتحديث الأعباء المالية من ضرائب ورسوم بأثر فوري"، كما تنص المادة 120 "إن التصويت على الميزانية من اختصاص البرلمان."
- **المصادر التشريعية :** تمثل قوانين المالية المصدر الأكبر، إذ تفصل الإيرادات والنفقات بما يشبع الحاجات العامة للمجتمع في كل الحالات ومادامت الحاجات العامة تتغير في فترات قصيرة يصدر قانون المالية كل سنة على أنه يليه قانون مالية تكميلي لمواجهة الظروف المستجدة فعلى سبيل المثال الجزائر تعتمد أساسا على قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بالحاسبة العمومي، وقانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/17 المتعلق بقوانين المالية¹.
- **المراسيم التنظيمية :** وهي المراسيم المتخذة تطبيقا لقوانين المالية².

¹ ساجي فاطمة، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، دفعة 2010-2011، ص09.

² دغمان زويبر، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، السنة الثانية، التخصص: علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف، مساعدية - سوق أهراس - سنة : 2016-2017، ص22، 21.

المبحث الثالث : تحديات المالية العامة في الدول النفطية

واجهت المالية العامة عدة تحديات في الدول النفطية من بينها الداء الهولندي ولعنة الموارد والتي تعتبر من أهم المفاهيم المرتبطة باقتصاديات الموارد الطبيعية، و في مقدمتها الاقتصاديات النفطية، وهما مفهومان يعبران عن تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف وتصدير المورد الطبيعي. لهذا سنتطرق في هذا المبحث الى الجوانب النظرية المرتبطة بمضمون كل من الداء الهولندي ولعنة الموارد.

المطلب الاول : مفهوم المرض الهولندي ولعنة الموارد

أولاً: مفهوم المرض الهولندي :

تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولت موضوع المرض الهولندي باعتباره يشكل ظاهرة غريبة يجمع بين وفرة كبيرة للموارد الطبيعية وتخلف تنموي يميز الاقتصاديات التي تمتلك هذه الموارد، ويمكن أن نورد بعض هذه التعاريف كما يلي :

-المرض الهولندي هو تلك الآثار السلبية التي تحدث في اقتصاد معين، يتميز باعتماده الكلي على القطاع الاستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وانحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

يركز الكاتب في هذا التعريف على الآثار السلبية التي يخلفها الاعتماد الكلي على القطاع الاستخراجي أو الزراعي، أي أنه يربط الظاهرة محل الدراسة بالاقتصاديات وحيدة المصدر، سواء كان مصدرها ريعياً من خلال تدفق الإيرادات الريعية، أو من خلال الاعتماد على مصدر وحيد كالين في البرازيل.

-هو تلك الآثار السلبية غير المرغوب فيها نتيجة اكتشاف مفاجئ لمورد أو ثروة طبيعية تكون بالأساس استخراجية.

يركز الكاتب في هذا التعريف أيضاً على الآثار السلبية التي يخلفها الاعتماد على قطاع واحد ذو طبيعة استخراجية بالأساس، يختلف عن التعريف الأول في أنه يربط ظاهرة المرض الهولندي بالاكتشاف المفاجئ للمورد الطبيعي، وتوجه الدولة في بناء سياسات إقتصادية قائمة على تدفق العملة الصعبة من هذا الاكتشاف على حساب القطاعات الأخرى.

من خلال ما سبق يمكن تعريف المرض الهولندي بأنه هو تلك العلاقة السلبية ما بين وجود قطاع مزدهر يشكل المصدر الأساسي لتدفق العملة الصعبة ويكون بذلك المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الخام، وبين التخلف التنموي الذي يميز هذه الاقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد في التصدير¹.

ثانيا : مفهوم لعنة الموارد

يمكن عد الموارد الطبيعية أصلا رأسماليا ينتمي إلى حافظة عامة تتكون من أصول ورؤوس أموال أخرى مادية ومالية وبشرية واجتماعية. وإدارة هذه الحافظة بطريقة جيدة ومستدامة لمضاعفة عائداتها وفوائدها بمرور الوقت هو استثمار جيد، كما أنها مصدر رئيسي للتنمية المستدامة، بيد إن عدم استغلال تلك الموارد الطبيعية بشكل أمثل سيؤدي حتما إلى توليد آثار قد تكون كارثية في بعض الأحيان إذا ما توفرت لها الظروف الملائمة، ومن أهمها ما يسمى بلعنة الموارد وهي أضييق أشكالها، تعني التناسب العكسي ما بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، أي إنها توضح التناقض ما بين زيادة الموارد الطبيعية الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سلبية للتنمية الاقتصادية وبالعكس. إذ أظهرت دراسات أنه كلما كان الاعتماد على النفط والمعادن (الموارد الطبيعية) أكبر كان النمو أسوأ، وفي دراسات النمو أظهرت أن هناك مسارين: يشدد المسار الأول المتحذر في اقتصاد النمو على مخاطر تصدير المواد الأولية بالنسبة إلى دولة فقيرة منها: ترجع شروط التبادل بالنسبة إلى المنتجات المصنعة، وعدم استقرار الدخول المرتبطة بأسعار تتغير وفق الطلب العالمي، وارتهان حيال الشركات المتعددة الجنسية، أما المسار الثاني فهو تقليدي ويتمثل بالمرض الهولندي، إذ يفوض تصدير المواد الأولية قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال رفعه سعر الصرف، ما يجعل المنتجات المحلية الأخرى أقل قدرة تنافسية في السوق العالمية. مما يعكس أن الموارد الطبيعية هي شرط ضروري وليس كافيا لتحقيق التنمية

¹ محمد هاني، د.نشأت إدوارد ناشد جرجس، القطاع النفطي وإشكالية المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة إبداع، العدد:01، الجزائر، 2020، ص292.

الاقتصادية، يستلزم النهوض بواقع التنمية تضافر كل الجهود وكل الامكانيات المتاحة، للحيلولة دون فقدان أو تبديد متطلبات الشرط الضروري للتنمية، فضلا عن تكريس وتوفير الشرط الكافي لإكمالها¹.

المطلب الثاني : التفسير الاقتصادي للمرض الهولندي ولعنة الموارد

أولا : تفسير المرض الهولندي

يمكن تفسير لعنة الموارد من خلال تتبع المراحل التالية :

1- تقلب أسعار النفط ودورية السياسة المالية :

تعتبر السوق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا، حيث أن التحول المفاجئ في أسعار النفط وما يلي هذا التحول من ازدهار وكساد في الدورات الاقتصادية، أشياء يصعب على صناعات السياسات المالية إدارتها، نظرا لما تخلفه هذه الاضطرابات من عجز في الموازنة العامة، أو اضطرابات في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، نتيجة لظاهرة التضخم .

2- ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة :

يتجلى هذا التأثير في حجم الاضطرابات الناتجة عن العوائد النفطية، وما يصاحب هذه الاضطرابات من تأثيرات على الموازنة العامة للدولة، حيث إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة وكذلك حجم نفقاتها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة في السوق، والعكس يحدث عند ارتفاع أسعار النفط.

3- تراجع العائدات الضريبية :

هذا التراجع الحاصل في العائدات الضريبية يرتبط كثيرا بمؤشر أسعار النفط، حيث أن الانخفاض الذي تحدث فيها يحتم على صناعات السياسة النقدية مراجعة النظام الضريبي لاستقطاب استثمارات أجنبية كبيرة،

¹ هيثم عبد الله سلمان ، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق ،مجلة الاقتصاد الخليجي ،العدد:25،العراق، 2015 ، ص04،05.

سواء الخاصة بقطاع المحروقات من أجل زيادة عدد الآبار وبالتالي زيادة حجم الإنتاجي أو استثمارات خاصة بالقطاع الصناعي من أجل خلل ثروة خارج قطاع المحروقات¹.

ثانيا : تفسير لعنة الموارد:

يمكن تفسير لعنة الموارد من خلال تتبع مختلف المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني من اكتشاف المورد، وصولا إلى تفاقم الداء في مراحلها الأخيرة، وذلك كما يلي:

- مع اكتشاف المورد الطبيعي الجديد(النفط، الغاز الطبيعي، الذهب) تتزايد الإيرادات المتأنية من هذا المورد، وتطغى صادته على هيكل الصادرات.

- ترتفع قيمة العملة المحلية ويتحسن سعر صرفها الاسمي، نتيجة الارتفاع العوائد من العملات الأجنبية، وزيادة المعروض منها بسبب زيادة الصادرات المورد المكتشف.

- تؤدي زيادة حجم العملات الأجنبية كذلك إلى توسع القاعدة النقدية في الاقتصاد المحلي عبر تحويل العملات الأجنبية إلى عملة محلية، ما ينجم عنه ارتفاع الأسعار المحلية (التضخم)، ومن ثم ارتفاع السعر الحقيقي للعملة المحلية أكثر.

- يتبع ذلك أن يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة تتراجع فيها الصادرات التقليدية وعائداتها، بسبب فقدانها التنافسية الناجم عن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، ومن ثم زيادة تكاليف الانتاج.

-تصبح الواردات أرخص ويتزايد الطلب عليها بما يفاقم من حجز الميزان التجاري والحساب الجاري وميزان المدفوعات.

- يحجم الكثير من المستثمرين الأجانب عن القيام باستثماراتهم في هذه الدولة لتراجع العائد منها مقوما بالعملة الاجنبية، وارتفاع تكلفة الانتاج، كما تنزح العملة الاجنبية الموجودة في البلاد عبر التحويلات للخارج هربا من المزيد من تدني قيمتها مقابل العملة المحلية.

¹ حمزة بن الزين، أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية :حالة الجزائر ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد:12، الجزائر 2017، ص 285.

-تزايد البطالة الناجمة عن تغير القطاع في الهيكل الانتاجي للاقتصاد، وتحوله من اقتصاد "زراعي/صناعي"، يستوعب أعدادا كبيرة من العاملين إلى اقتصاد "خدمي/نفطي"، قليل الاستيعاب، وغير قادر على خلق وتوفير فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، كما يتسمى التراجع في القيمة الحقيقية للأجور والدخول، وبالتالي قوتها الشرائية بسبب تسارع وتيرة التضخم.

-باختصار يتأثر الاقتصاد ككل سلبا بسبب تراجع الصادرات التقليدية وفقدانها للتنافسية. وارتفاع مستوى الواردات وتفاقم العجز التجاري، وتحجيم الاستثمار، ويتراجع معدل نموه عما يجب أن يكون عليه، ويرتفع معدل البطالة¹.

المطلب الثالث : آثار المرض الهولندي ولعنة الموارد على الاقتصاد

أولا: آثار المرض الهولندي:

من أهم آثار العلة الهولندية Source spécifiée non valide:

1- أثر الإنفاق: أثر الإنفاق يبدأ مع تدفق العملات الأجنبية من الصادرات النفطية، حيث يرتفع الدخل فيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، ويزداد الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري بفعل زيادة الواردات بتمويل من الإيرادات النفطية، ونتيجة لذلك يرتفع سعر الصرف الحقيقي عندما يرتفع سعر السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يشكل نتيجة بديهية في ظل نظام سعر الصرف المربوط، والأثر النهائي زيادة في الواردات وارتفاع في قيمة العملة فيضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري.

2- أثر تحويل الموارد: تحويل الموارد هو نتيجة للطفرة في القطاع النفطي التي تزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وعلى أثر ذلك تزيد المنتجات الهامشية للعوامل المتحركة، وتتحول عوامل الإنتاج عن سلع أخرى قابلة للتبادل التجاري، منها مثلا السلع الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية، ويتوقف حجم أثر تحويل الموارد على حجم الموارد التي يمكن تحويلها من القطاعات غير النفطية

¹ صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في اقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج دراسة تحليلية لحالة الجزائر والترويج، العدد:01، الجزائر، 2019، ص13، 14.

القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، أي على قابلية الأيدي العاملة والأموال للتبادل بين القطاعات، فيؤدي أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الصناعي والزراعي.

3- أثر التغيير في النفقات: ينتج أثر التغيير في النفقات من ارتفاع مستوى الاستهلاك الذي

يترافق مع ارتفاع الدخل الوطني، ويؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري ازدياد استهلاك هذه الأخيرة مع انخفاض العرض المحلي نتيجة لأثر الإنفاق وتحويل الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض في الميزان التجاري¹.

ثانيا: آثار لعنة الموارد على الاقتصاديات النفطية:

إن متابعة وتطوير البحث في لعنة الموارد الناجمة عن الثروة الاستخراجية، تشير إلى إمكانية وجود العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تركز تحول المورد من نعمة إلى نقمة، ويمكن سرد أهمها فيما يلي:

1- تراجع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد:

يظهر هذا التراجع بشكل خاص في القطاع الصناعي والزراعي، حيث تسجل معدلات نمو ضعيفة أو سالبة لهذه القطاعات، كما تنخفض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي للدولة، وتراجع قوتها التنافسية أمام السلع الأجنبية، وهذا بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية، وقد تم رصده بشكل واضح في عدد كبير من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، ومنها الدول النفطية، وقد خلصت بعض الدراسات إلى وجود ارتباط عكسي بين النمو الاقتصادي (في قطاعات الإنتاج الحقيقي)، ومدى وفرة الموارد الطبيعية.

2- الضعف المؤسسي وسيادة سلوك السعي للربح وانتشار الفساد:

¹ قروي صباح الشريف، تشخيص الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين (2014-2018): بين تقلبات أسعار النفط وأعراض المرض الهولندي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، العدد: 03، الجزائر، 2020، ص304، 303.

لقد ارتبط اكتشاف النفط والمعادن أيضا بنشوء سلوك يسعى للربح والفساد، خاصة ما تعلق منه بنهب إيرادات هذه الموارد، من طرف النخب الحاكمة أو مقربها، وهو ما يؤثر سلبا وبشكل مباشر على مناخ الاستثمار المحلي أو الأجنبي على حد سواء، وكذا النمو الاقتصادي.

كما أن البلدان المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لإخفاق سياساتها التنموية، وذلك نظرا لعجز مؤسساتها الإدارية على التعامل مع المظاهر الاقتصادية لعنة الموارد، فعندما تقوم الأنظمة السياسية بتوزيع الموارد واستغلالها بهدف الاستمرار في السلطة، فإن هذا التوزيع السياسي للريع يقود إلى المزيد من التشوهات الاقتصادية، ويحد من فعالية الاستثمار، ويعزز مقاومة الإصلاح الاقتصادي، ويسمح للتشوهات بأن تحمي نفسها وراء حواجز منيعة".

3- قيام أنظمة سلطوية تصادر الحياة السياسية والديمقراطية:

عندما تصبح الدولة ريعية، فإنها عمليا تكون في غير حاجة إلى توسيع القاعدة الضريبية على النشاطات الاقتصادية المحلية، وتصبح من ثم المشاركة السياسية ضعيفة، وتتميز الدولة عادة بأنها دولة سلطوية، إذ أنه كما أطلق شعار في أوروبا يقول "لا ضرائب دون تمثيل سياسي"، فإن بعض الباحثين يشيرون إلى أن الشعار الذي يسود في حالة الدولة الريعية هو "لا ضرائب لا تمثيل"، لتتم مصادرة الحياة السياسية وتغييب الديمقراطية.

"بينما في البلدان الفقيرة بالموارد يحد الضغط الشعبي الشديد على الموارد النادرة من إمكانية التساهل لفترة طويلة مع النهب وانعدام الكفاءة، كما لا يستطيع اقتصاد هذه البلدان أن يدعم الحمائية المفرطة والبيروقراطيات المبدرة، وهذا عكس البلدان النفطية حيث أن الثروة تضعف من مؤسسات الرقابة والتقييد... وهنا تكون الديمقراطية هي الضحية الأخرى لهذه الديناميكية الريعية: حكام مستبدون يستخدمون البيروقراطية والاحتفاظ بالسلطة، ويمنعون قيام معارضة حقيقية، فيبقون في الحكم لفترات طويلة، ويبقى التغيير الديمقراطي مشلولاً".

4- نشأة العديد من الصراعات والنزاعات حول المورد وإيراداته:

فقد تمت ملاحظة تدفق عائدات كبيرة فجأة على أي بلد من صادراته من الموارد الطبيعية، تؤدي إلى نشوب صراعات وخلافات على المستوى الوطني أو الإقليمي، أو على أقل توجب هذه الصراعات

والخلافات إذا كانت قائمة قبل اكتشاف وتصدير هذا المورد، والقائمة هنا طويلة وتشمل سلسلة كبيرة من الحروب الأهلية والإقليمية أو حتى الدولية، نتيجة الصراع على ملكية المورد الطبيعي أو كيفية توزيع عائداته ما بين أقاليم البلد المختلفة، أو على مختلف فئات سكانها، سواء من حيث العرق أو اللغة أو الدين أو المذهب أو حتى جهويا¹.

¹قروي صباح الشريف، مرجع سابق، ص16، 17.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل موضوع المالية العامة بحيث تطرقنا الى تعريف المالية العامة بمفهومها التقليدي والحديث و تعرفنا على مختلف أنواعها وماهي مراحل التي مرت بها في تطورها.

كما توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن المالية العامة تتجسد في الميزانية العامة، وتهدف الدولة لاستقرارها وثباتها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المختلفة.

كما تواجه المالية العامة عدة تحديات أثرت على سياستها المالية خاصة في الدول النفطية، مما دفعها لإنشاء ما يسمى بالصناديق السيادية كحل لإدارة ماليتها العامة.

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الإطار النظري للصناديق السيادية

تمهيد :

واجهت المالية العامة عدة تحديات في الدول النفطية ونظرا لأهمية موضوع المالية العامة بالنسبة لهذه الدول قامت بإنشاء صناديق سيادية لضمان استقرار ماليتها العامة.

وقد حظي مفهوم الصناديق السيادية في السنوات الأخيرة باهتمام بارز، ومن الجدير بالذكر أن نمو هذه الصناديق وزيادة عددها وكبر حجمها حدث بعد ارتفاع أسعار النفط، مما ترتب عليه تحقيق الفوائض في الحسابات الجارية وتراكم سريع في الأصول الأجنبية لدى البلدان. فأنشأت الحكومات صناديق ثروة سيادية جديدة كصندوق الثروة السيادي النرويجي الذي يعتبر من أكبر الصناديق السيادية التي استطاعت توظيف فوائضها المالية توظيفا أمثل، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية الصناديق السيادية

المبحث الثاني: خصائص الصناديق السيادية وأهميتها وأهدافها

المبحث الثالث: النرويج نموذجا في تحقيق استقرار المالية العامة

المبحث الأول: ماهية الصناديق السيادية

تعددت مفاهيم الصناديق السيادية واتسعت جوانبها بالشكل الذي يحتم على الدارس أن يضع ضوابط دقيقة تحكمها، لذلك سنشير في هذا المبحث إلى التعاريف المتعددة للصناديق السيادية ونشأتها ومبررات إنشائها.

المطلب الأول: تعريف ومفهوم الصناديق السيادية

ظهر مفهوم جديد في السنوات الأخيرة في عالم إدارة الفوائض المالية وهو مفهوم صناديق الثروة السيادية " sovereign wealth funds " وقد عرف هذا المفهوم على أنه يرجع إلى تراكم الفوائض المالية لدى الدول وإمكانية استثمار هذه الفوائض وفق استراتيجية استثمارية تضعها حكومات الدول بهدف تحقيق أهداف مالية وخلق منافع عامة، وللتعرف أكثر حول هذا المفهوم نستعرض التعاريف التي تناولت هذا المفهوم وهي تختلف من شخص إلى آخر ومن هيئة إلى أخرى¹.

أولاً: تعريف الصناديق السيادية بالمعنى الضيق:

- حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي صناديق الثروة السيادية بأنها مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أي مداخيل أخرى².

- حسب وزارة الخزانة الأمريكية تعرف وزارة الخزانة الأمريكية صناديق الثروة السيادية بأنها تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية.

¹ أستاذ جعفر هني محمد ، صناديق الثروة السيادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 13، الجزائر، 2015، ص 04 .

² زهراء حسين حسان، صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام مع الإشارة إلى العراق، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2018-2019، ص 323.

- حسب معهد ماكينزي الدولي يعرف صناديق الثروة السيادية بأنها تلك الصناديق الممولة من احتياطات البنوك المركزية وتهدف إلى تعظيم العوائد المالية بمحددات مخاطر معينة¹.
- صناديق الثروة السيادية كما يعرفها البنك الألماني " دوتشيه " هي وسائط مالية مملوكة للدولة تقوم بالاحتفاظ وإدارة الموارد المالية العامة وتستثمرها في أصول متنوعة، وهذه الموارد ناتجة عن سيولة إضافية في القطاع العام بسبب فوائض الميزانية أو الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية².

ثانيا: تعريف الصناديق السيادية بالمعنى الشامل:

- تمثل صناديق الثروة السيادية كل الصناديق المنشأة من طرف الحكومات والتي تدير موارد نقد أجنبي وعمليات وطنية لأغراض مختلفة خاصة لضمان دفع المعاشات التقاعدية أو لتوفير دخل الأجيال القادمة مثل صندوق احتياطي للمعاشات التقاعدية بفرنسا 2001³.
- بأنها تجمعات للأصول المالية التي تحتفظ بها الدولة وتتكفل بإدارتها.
- يقصد بها هياكل مالية تملك، تدير، تدير أموال عامة وتستثمرها في عدد كبير من الأصول المالية، مواردها تأتي أساسا من فائض السيولة الناتجة عن فوائض الموازنة العامة للدولة وفوائض احتياطات الصرف الأجنبي.
- يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية على أنها صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات أغراض محددة، مملوكة للحكومة، وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ بالأصول وإدارتها الأهداف الاقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى، ويتم إنشاء تلك الصناديق من عمليات الصرف الأجنبي أو عوائد عمليات

¹ ماجد عبد الله المنيف ، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد : 43 ، 2009 ، ص: 63.

² ابتسام قويدر، أهمية مبادئ سنتياغو في إرساء قواعد حوكمة صناديق الثروة السيادية ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد: 21، الجزائر، 2019، ص 136.

³ - GILLES MORISSON, les fonds souverains problématique et enjeux perspectives pour l'Afrique sub-saharienne, institute.

التخصيص، أو فوائض المالية العامة و/أو عائدات صادرات السلع، وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية¹.

ومن التعاريف السابقة يمكن إستنتاج التعريف الشامل للصناديق السيادية: هي صناديق استثمارية مملوكة ممن قبل الدولة يتم تأسيسها عادة من الفوائض المالية العامة كما أن مجال نشاطها داخلي أو خارجي، والهدف منها هو تحقيق أهداف إقتصادية ومالية للدولة.

المطلب الثاني: نشأة الصناديق السيادية:

أولاً: نشأة الصناديق السيادية :

ترجع نشأة صناديق الثروة السيادية إلى عقد الخمسينات من القرن الميلادي العشرين الماضي. ويمكن إرجاع الجذور التاريخية الأولى لنشأة صناديق الثروة السيادية إلى عام 1854 عندما أنشأت الهيئة التشريعية الولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية صندوق (Texas Permanent School Fund) بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي لفائدة مدارس التعليم العمومية، وأعيدت هيكلته عام 1953. (معهد صناديق الثروة السيادية، 2011).

أول ظهور لهذه الصناديق كان الصندوق السيادي الكويتي المسمى، بهيئة الاستثمار الكويتية (Kuwait Investment Authority) عام 1953، ويعدده عام 1956 أنشئ صندوق سيادي خاص بدولة جزر الكاريبي، هو صندوق الاحتياط المساوي للعائد (Revenue Equalisation Reserve Fund) الممول بصادرات الفوسفات، ثم صندوق مجلس استثمار بدولة ولاية نيو مكسيكو عام 1958، ومن جهتها أنشأت دولة سنغافورة صندوقاً سيادياً عرف باسم (Temarek) في فترة السبعينات، تليها كل من كندا، الو.م.أ فالإمارات العربية المتحدة بإنشاء أول صناديقها السيادية خلال عام 1976، ثم أول صندوق المملكة بروناي عام 1983، وهو وكالة الاستثمار البروناي. وشهدت الصناديق السيادية

¹International Monetary Fund, *Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda, working paper, Washington, 2008, p:4.*

أكبر نمو وانتشارها على المستوى الدولي خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، أي منذ بداية سنوات التسعينات¹.

ثانيا: مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية:

تتباين مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية من بلد لآخر وذلك حسب مميزات وخصائص الهيكل الاقتصادي ومصدر الفائض المالي المحقق، وعلى العموم يمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي²:

1. التحسب لنضوب الموارد الطبيعية وعملا بمبدأ تحقيق العدالة بين الأجيال دون أن ننسى التقلص الصلب على النفط بسبب ظهور البدائل الجديدة بغض النظر عن النضوب.

2. الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانية تنويع قاعدته التي تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانيات الحالية والممكنة للاقتصاد الوطني، وهذا يعني أن اقتصاديات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان وذات إمكانيات التنويع المحدودة يكون لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق سيادية.

3. وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول المالكة لها يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض المالي أو استثماره خارجيا للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعيات هذا المرض.

¹ محمد دهان، محمد بوشريية، قريشي محمد صالح، أهمية الصناديق الثروة السيادية، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي المجلد6 ، العدد :01، جوان 2009، ص345.

² هجيرة زقاد، أهمية مبادئ ستياعو في إرساء قواعد حوكمة صناديق الثروة السيادية، مجلة الندوى للدراسات القانونية العدد 21، بلد النشر الجزائر، 2019، ص 137.

4. إن التقلبات في سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف احتياطاتها، ويتم ذلك عن طريق إنشاء صناديق سيادية لتقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطيات في أصول مالية متنوعة، مما يقلل من خطر الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد.
5. يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف.

المطلب الثالث: أنواع الصناديق السيادية ونظرة عن أكبر الصناديق السيادية في العالم

أولاً: أنواع الصناديق السيادية:

قسم صندوق النقد الدولي، الصناديق إلى خمس أنواع ولكل من هذه الصناديق هدف يسعى لتحقيقه. ويتمثل بالآتي:

1- صناديق الادخار للأجيال القادمة (Future savings find)

هي نوع من أنواع صناديق الثروة السيادية، وإن الهدف الرئيسي من إنشائه هو تخصيص إيرادات الموارد من أجل الإنفاق في المستقبل، ومن أجل تحويل الثروة الطبيعية الناضبة إلى محفظة متنوعة وذات بعد استراتيجي تصب في مصلحة الأجيال القادمة، وتهدف إلى ضمان حق الأجيال القادمة من ثروات البلاد الناضبة كالنفط الغاز، النحاس، والهيدروكربونات.. وغيرها¹.

2- صناديق استثمار الاحتياطيات الأجنبية (Foreign Rescene Investment Fucks)

يعد الاحتياطي الأجنبي غطاء للعملة المحلية، وتم تحصيله نتيجة التبادل التجاري بين الدول من خلال الاستيراد والتصدير فيتشكل هذا الرصيد ويمثل جزء من موجودات البنك المركزي، فجزء من تنفقه في تلبية احتياجاتها، والجزء الآخر من الأموال المتبقية يتم توجيهها للادخار الأجنبي، ومن ثم تكون كأحد مكونات صناديق الثروة السيادية، و على هذا الأساس فإن الاحتياطي الأجنبي يمثل مصدراً تمويلياً مهماً

¹ -زهراء حسين حسان، مرجع سابق، ص 325.

لها، لا بل الصناديق السيادية أنشئت لغرض استثمار هذا الاحتياطي، وتوفيره لوقت الحاجة، كما يعد الاستثمار في الاحتياطات الدولية بمثابة كيان منفصل وظيفته أما خفض التكاليف السالبة الناجمة عن الاحتفاظ بالاحتياطات، أو لمواصلة السياسات الاستثمارية ذات العوائد العالية فهو يفضل العائد المرتفع على السيولة لذلك نرى انخفاض سيولتها وارتفاع درجة مخاطرها.

3- صناديق الاستقرار (stabilisation funds)

هي صناديق يتم إنشائها عادة من قبل الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وهدفها الأساسي هو حماية الموازنة العامة ككل وتحقيق استقرار سعر الصرف عملاتها، مقابل تقلبات ميزان المدفوعات الناتجة عن التقلبات في أسعار سلع استراتيجية معينة¹.

4- صناديق التنمية (Developmtinent furnis)

تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية، الاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني².

5- صناديق احتياطي التقاعد (Retirement Reserve Funk)

هو توظيف إيرادات الدولة في صناديق احتياطي التقاعد بغية إدامة رواتب ومعاشات شريحة المتقاعدين، إذ تستخدم هذه الصناديق لمواجهة الالتزامات العرضية والمفاجئات في الموازنة العامة للدولة، وتختلف تبعية صناديق التقاعد من دولة إلى أخرى، فمنها تابع لشركات التأمين، ومنها تابع للشركات الخاصة، ومنها تابع للدولة، ومنهم من يعتبره مؤسسة ضمان اجتماعي.

ثانيا: نظرة عن أكبر الصناديق السيادية في العالم:

¹ خطاب مراد، رقابني لالة فاطمة، دور الصناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد: 02، الجزائر، 2020، ص140.

² ولد عابد عمر، صناديق الثروة السيادية كألية لتطوير التمويل الإسلامي-رؤية مستقبلية-، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد:13، الجزائر، 2018، ص135.

يرصد معهد صناديق الثروة السيادية إلى غاية جوان 2018 بإجمالي أصول 7.94 تريليون دولار، بارتفاع قدره 109 مليار دولار مقارنة بـ 7.83 تريليون دولار في 2017 و 7.33 تريليون دولار نهاية ديسمبر 2016. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى التحسن في أسعار النفط، وكذلك بدعم من أداء قوي في أسواق الاسهم العالمية، وأضاف التقرير أن الثروة السيادية تبقى مركزة في عدد محدود من الصناديق، إذ تدير أكبر عشرة صناديق أصولاً بقيمة 5.49 تريليون دولار أو 74% من إجمالي أصول صناديق السيادية حول العالم. كما تشير بيانات معهد صناديق ثروة سيادية عالمية (SWF) الصادرة في جوان 2018، أن السعودية لوحدها استحوذت على 9.4% من إجمالي الثروات السيادية في العالم بما يعادل 744 مليار دولار ولا تزال مملكة تبذل جهوداً إقتصادية للقفز إلى مراتب متقدمة، حيث هناك توجه قوي للمملكة لدعم صندوق الاستثمارات العام لكي يصبح أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم، بينما استحوذت الإمارات على 15.2% بما يعادل 1194.8 مليار دولار.

يعد الرصيد الأكبر الذي سجل في تاريخ صناديق الثروة السيادية من نصيب دولة النرويج، حيث حافظ صندوق المعاشات تقاعد الحكومي في النرويج الذي يدعمه النفط، على المرتبة الأولى عالمياً بأصول إجمالية قدرها 1035.2 مليار دولار شهر جوان 2018 وهو ما يشكل 20% من زيادة في أصول الصناديق السيادية، مقابل 870.7 مليار دولار في فبراير و 922.1 مليار دولار شهر يوليو 2017 و 998.9 مليار دولار نهاية ديسمبر 2017، تشكل 13.2% من إجمالي أصول صناديق السيادية في العالم، وتمكن صندوق النرويجي من مضاعفة العائد على مجمل استثماراته في 2017، يليه مؤسسة الاستثمار الصينية البالغ أصولها 941.4 مليار دولار في المركز الثاني بزيادة كبيرة في الأصول قدرت 41.4 مليار دولار مقارنة بنهاية شهر مارس 2018، يدعم من نمو قوى لثاني أكبر اقتصاد في العالم، وجهاز أبوظبي 683 مليار دولار في الصف الثالث بعدما احتل المركز الثاني في شهر يوليو من سنة 2017 بعد تراجع قيمة أصوله بـ 145 مليار دولار مقارنة بنهاية شهر مارس 2018، وجاءت هيئة الاستثمار الكويتية في المركز الرابع بقيمة أصول 592 مليار دولار شهر جوان 2018 بارتفاع قدر بـ 86 مليار دولار مقارنة بنهاية شهر مارس من نفس السنة، وشكل ما نسبته 7.45% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم، وتأتي هيئة نقد والمحفظة الاستثمارية (هونغ كونغ) في المركز الخامس بعدما شهدت أصولها شهر جوان 2018

إلى 522.6 مليار دولار مقارنة ب 456.6 مليار دولار شهر مارس من نفس السنة أي بارتفاع قدر ب 66 مليار دولار لتشكل نسبة 6.57% من إجمالي أصول الصناديق السيادية العالمية، في حين احتلت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) المرتبة السادسة أي بتراجع بمرتبة مقارنة بشهر مارس 2018، بقيمة 494 مليار دولار بنسبة 6.2% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم. و يوضح الجدول أدناه، أكبر 13 صندوق ثروة سيادية في العالم خلال الفترة من فبراير 2017 إلى غاية جوان 2018¹.

الجدول رقم (2-1): أكبر 13 صندوق ثروة سيادية في العالم (فبراير 2017 / جوان 2018)

جوان 2018		مارس 2018		ديسمبر 2017		جويلية 207		فبراير 2017		افتر
%	القيمة (مليار دولار)	%	القيمة (مليار دولار)	%	القيمة (مليار دولار)	%	القيمة	النسب من إجمالي أصول الصناديق	القيمة (مليار دولار)	اسم الصندوق
13	1035.2	13.2	1035.2	13	998.9	25	922.1	12	870.8	صندوق التقاعد الحكومي (النرويج)
11.8	941.4	11.4	900	11.7	900	11	813.8	10.9	813.8	مؤسسة الاستثمار الصينية
8.6	683	10.5	828	10.8	828	11	828	10.7	792	جهاز أبوظبي للاستثمار
7.4	592	6.7	524	6.8	524	7.1	524	8	592	الهيئة العامة للاستثمار (لكويت)
6.5	522.6	5.8	456.6	5.9	456.6	6.2	456.6	6	456.6	هيئة نقد والحفظ الاستثمارية (هونغ كونغ)
6.2	494	6.3	494	6.4	494	6.9	514	7.8	576.3	مؤسسة الند العربي السعودي (ساما)
5.5	441	5.6	441	5.7	441	6	441	6.3	474	صندوق شركة الاستثمار الصينية
4.9	390	5	390	4.7	359	4.8	359	5	350	صندوق سنغافورة الحكومي للاستثمار
4.7	375	4	320.8	2.5	197	2.6	197	2.4	180	تيماسيك القابضة (سنغافورة)
4	320	4	320	4.2	320	4.3	320	4.5	335	جهاز قطر الاستثماري
3.7	295	3.7	295	3.8	295	4	295	3.9	295	صندوق الضمان الاجتماعي الوطني الصيني
3.1	250	3.1	250	2.9	223	2.5	183	2	160	صندوق الاستثمارات العامة (السعودية)
2.9	229.8	2.6	209.5	2.7	209.5	2.7	209.5	2.7	200.5	مؤسسة دبي للاستثمار

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على

Sovereigns wealth fund institute, severing wealth fund rankings , updated February 2017 , July 2017, January 2018 , April 2018 June 2018 .

¹ حبارك سمير، تأثير الازمات المالية المعاصرة على استراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية حالة صندوق ضبط الايرادات في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2019-2020، ص164.

المبحث الثاني: خصائص الصناديق السيادية وأهميتها وأهدافها:

أصبحت الصناديق السيادية أدوات الاستثمار فاعلة وواسعة النطاق وتحقق أهدافا اقتصادية وقد استحوذت على أهمية بالغة.

و من خلال هذا المبحث سنتعرف على خصائص الصناديق السيادية وأهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: خصائص الصناديق السيادية:

أشار صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة معايير أساسية لا بد على الصناديق أن تستجيب لها، أولها أن تكون مدارة من قبل الدولة، ثانيا أن تستثمر على المدى الطويل، وأخيرا يجب أن تكون أهدافها الاستثمارية واضحة ولأغراض اقتصادية كلية بحتة كادخار ما بين الأجيال¹.

وهذه الخصائص بالإضافة إلى نموها بمعدلات كبيرة، من شأنها أن تجعل من صناديق الثروة السيادية عنصرا مؤثرا في النظام المالي العالمي من خلال²:

- تدوير رؤوس الأموال، حيث تلعب دورا هاما كعامل للاستقرار المالي، باعتبارها حلقة وصل بين الدول التي تعرف فوائض مالية كبيرة بفضل ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط، أو بفضل موازين مدفوعاتها أو ميزانياتها العامة، وتلك التي تعاني من عجز.

- التمويل طويل المدى، إذ أنه بفضل التوجه العام لصناديق الثروة السيادية للاستثمار طويل الأجل يمكن تحقيق العديد من المكاسب على المستوى الدولي، لعل أبرزها توفير المناخ الاستثماري المستقر لكثير من المؤسسات من خلال تمويلها طويل الأجل، وهذا بفضل تبني هذه الصناديق لاستراتيجية buy-and-hold التي تقوم على شراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها لأجل طويل بغض النظر عن تقلبات قيمتها في السوق.

¹ حبارك سمير، مرجع سابق، ص145.

² رمضان بطوري، قراءة في دور صناديق الثروة السيادية ومساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة" مبادلة لتنمية نموذجاً"، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، مجلة علمية دولية، دورية المحكمة تصدر عن كلية الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التطبيقية، جامعة العربي التبسي، العدد: 01، الجزائر، 2016، ص71.

- إخماد الأزمات، إذ بإمكان صناديق الثروة السيادية إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى أن تشكل درعا قويا لإخماد الأزمات المالية، فبالرغم من تأثرها بالأزمة المالية العالمية 2008 من حيث ضخامة الخسائر التي تكبدتها البنوك والمؤسسات التي استثمرت فيها، إلا أنها ساهمت بإعادة النشاط لكثير من المؤسسات والبنوك المتعثرة، وأثبتت صناديق الثروة السيادية من خلال مشاركتها في تحمل أعباء الأزمة أنها عامل مهم لضمان الاستقرار في النظام المالي العالمي، وأن التهم التي نالتها مع بداية الأزمة كانت مجحفة إلى حد كبير. كما تحلف صناديق الثروة السيادية عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى بمجموعة من الخصائص التي يمكن ذكرها فيما يلي¹:

- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها، فهي تسعى إلى الاستثمار، ويغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية تسعى إلى إدارة السياسة النقدية وسياسية الصرف وتستثمر أساسا في السندات.

- تتميز عن صناديق المعاشات التقاعدية ، أن هذه الصناديق تستعمل في تمويل المعاشات وتستفيد بطريقة مباشرة من اشتراكات الموظفين، بينما يمكن لبعض صناديق الثروة السيادية أن تساهم في تسيير أنظمة المعاشات في بلدانها بما يحقق التوازن بين الأجيال المختلفة، من غير أن تتمول من اشتراكات الموظفين.

- تتميز عن صناديق الاستثمار التي ترتبط بسوق الأوراق المالية والتي تعتمد على مدخرات الأفراد في تمويلها، والمؤسسة من قبل البنوك والتي تستثمر إما للاقتصاد الوطني وإما للبنوك.

- تتميز عن صناديق النحوظ التي تستثمر في الأوراق المالية لفترات قصيرة وطويلة الأجل وذلك بالاعتماد على الاقتراض من البنوك بأسعار فائدة منخفضة².

¹ قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية تصدر عن جامعة حسينية بن بوعلوي، الجزائر، العدد: 06، 2009، ص02.

² سليم مجلخ، كمال حماني، صناديق الثروة السيادية وعلاقتها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية (دراسة حالة الجزائر) ، مجلة مركز دراسات الكوفة، مجلة علمية فصلية محكمة، تصدر عن مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد: 37، المجلد1، العراق، 2015، ص273.

-تميز عن المؤسسات العمومية :

حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية ووظيفتها الأساسية في إنتاج السلع والخدمات وتخضع للقانون التجاري. أما الصناديق السيادية عبارة عن صناديق استثمار، ووظيفتها الأساسية هي استثمار الأصول المالية.

المطلب الثاني: أهمية الصناديق السيادية:

تكمن أهمية إنشاء صناديق الثروة السيادية بالأساس في تمويل الثروة الألية للاقتصاديات المستقبل ومن هذا وضمن هذا الإطار يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساهم بعدة أدوار أحيانا تكون محددة وتكون متشابهة في كثير من الأحيان، من أهمها استقرار المداخيل، وتكون مدخرات للأجيال القادمة، وتمويل معاشات التقاعد، وتأمين العوائد وتنويع الاقتصاد.

1-استقرار المداخيل:

رأينا سابقا أن المصدر الأساسي لتكوين صناديق الثروة السيادية يأتي من ريع الموارد الطبيعية المتميزة بإنقاذ من جهة وبتقلب أسعارها في الأسواق العالمية من جهة ثانية، مما دفع بالعديد من الدول بإنشاء هذا النوع من الصناديق الذي يمكن أن نطلق عليه إسم "صناديق الاستقرار"، والتي تسعى الدول من خلال إنشائها على المحافظة على مستوى مستقر من مداخيلها على المدى البعيد وذلك بغية التقليل من مخاطر تذبذب الأسعار، فهي إذا صناديق سيادية تحمي اقتصاديات هذه الدول في فترات الأزمات والاحتياج المالي.

قد كان هذا هو الغرض الأساسي من إنشاء العديد من الصناديق السيادية مثل صندوق الاستثمار الكويتي، سوق الاحتياط الروسي، سوق ضبط الإيرادات في الجزائر صندوق الاستثمار الليبي، صندوق ضبط مداخيل النفط المكسيكي، صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي التشيلي (من تقلبات أسعار

النحاس) وتمول هذه الصناديق عموما بالإيرادات الفائضة عن السعر المرجعي للمورد الطبيعي (أو الموارد) الأساسي المحدد سنويا.

2. مدخرات للأجيال:

يتم إنشاء صناديق المدخرات للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة وبالتالي تكوين مدخرات لأجيال المستقبل، فالمواد الخام والموارد ذات الصلة بها، تتميز بالنضوب، ما دفع بعض الدول التي تعتمد على هذه الموارد في اقتصادياتها إلى توجيهها في سبيل تحقيق العدالة بين الأجيال لتلبية احتياجات المستقبل عندما تستنفذ هذه الموارد الناضبة كما أن صناديق المدخرات والمعروفة أيضا بصناديق الأجيال تستخدم لتخصيص إيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية مناصفة عبر الأجيال، بتحويل أصول غير قابلة للتجديد إلى أصول مالية دائمة.

3- تمويل المعاشات التقاعدية: تقذف بعض الصناديق السيادية لتمويل التزامات المعاشات التقاعدية، وأنشئت هذه الصناديق من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية لشيخوخة الأشخاص نتيجة لتزايد النمو الديموغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل في المستقبل المتعلقة بها¹.

4- تامين العوائد أو احتياطات العوائد:

إن غرض بعض صناديق الثروة السيادية هو تامين مردودية احتياطات الصرف، كما هو حال مؤسسات توظيف احتياطات (réserves inversement corporation) وهي مؤسسات تم إنشاؤها خصيصا لزيادة احتياطات الصرف بحسب تعريف صندوق النقد الدولي.

فجزء من احتياطات الصرف ضرورية للسياسة النقدية وتسيير أسعار الصرف: وهي احتياطات الصرف الرسمية المودعة لدى البنوك المركزية، يتم تسييرها على المدى القصير، لتحقيق غرض الضمان والسيولة، وتهدف إلى تغطية متطلبات وإيرادات الدولة على الأقل لمدة ثلاثة أشهر.

¹ زهية ثاري، استثمارات الصناديق السيادية و دورها في الازمة المالية العالمية 2008 و أزمة الديون السيادية الاوروبية 2010 صناديق الثروة السيادية العربية "نموذجا"، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، العدد: 01، الجزائر، 2018، ص41.

وبالنسبة للباقي فالتسيير الأمثل لها يكون بوضعها في صناديق الثروة السيادية واستثمارها في عدة أصول لتوليد مداخيل إضافية.

و من أمثلة هذا النوع من الصناديق: صناديق (CIC) الصينية، و(CIG) في سنغافورة.

5-تنوع الاقتصاد وتحقيق التنمية:

من بين الأغراض الأخرى التي تنشأ من أجلها صناديق الثروة السيادية نجد غرض تنوع الاقتصاد، مثل صناديق التنمية (Development funds) التي تهدف بحسب تعريف صندوق النقد الدولي إلى تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، أو لدعم السياسات الصناعية التي تحرك النمو الاقتصادي للبلدان. ويمكن أن تأخذ شكل هولدينغ أو شكل صناديق مساهمات الدولة.

يمكن الاعتماد على هذه الصناديق أيضا في تمويل مشاريع البنى التحتية، أو الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الداعمة لمسار التنمية للدولة¹.

المطلب الثالث: أهداف الصناديق السيادية:

تتباين أهداف الصناديق السيادية باختلاف أنواعها ومبررات إنشائها، ورغم ذلك يمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلي:

- حماية الاقتصاد والموازنة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في المداخيل.
- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة.
- تنوع مداخيل البلد وبالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع غير المتجددة.
- تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبية.
- مساعدة السلطات النقدية على امتصاص السيولة غير المرغوبة.
- توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

¹ محمد دهان، محمد بوشريية، مرجع سابق، ص148، 149.

- تحقيق أهداف استراتيجية سياسية واقتصادية¹.
- صناديق الثروة السيادية هي صناديق استقرار منشأة للتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية، وبالتالي ضرورة العمل على تحقيق استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع².

¹ السبتى وسيلة، كزير نسرين، دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد:12، الجزائر، 2017، ص344-345.

² زواري فرحات سليمان، دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة(دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص26.

المبحث الثالث: النرويج نموذجا في تحقيق استقرار المالية العامة

تعتبر صناديق الثروة السيادية من بين الآليات التي تعتمد عليها الدول كوسيلة للادخار والاستثمار على حد سواء بحسب الهدف والسبب المنشأة من أجله. ويعتبر الصندوق النرويجي من بين النماذج العالمية في ميدان الشفافية مثلا، بشهادة العديد من المنظمات العالمية، وفي هذا المبحث سنتعرف على الصندوق النرويجي ونشأته وآليات عمله وأهم أهدافه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف صندوق الثروة السيادي النرويجي

أنشأ الصندوق في سنة 1990 بعد حوالي 37 سنة من تأسيس أول صندوق سيادي في العالم (هيئة الاستثمار الكويتية سنة 1953) كأداة للسياسة المالية، من خلال استغلال العائدات الناجمة عن صادرات النفط والغاز من بحر الشمال الذي تم اكتشافه في سنة 1969.

وتتنوع موارد الصندوق اليوم بين إيرادات الحكومة من صادرات قطاع النفط والغاز الطبيعي وجميع الإيرادات الأخرى الناجمة عن النشاطات المرافقة للقطاع النفطية، بالإضافة إلى عوائد الصندوق الذاتية من الاستثمارات، وقد كان يطلق عليه في مراحله الأولى بصندوق النفط النرويجي إلى غاية سنة 2006 أين أصبح يسمى صندوق المعاشات العام، والظاهر من الاسم الجديد تعلق الصندوق بمعاشات التقاعد، رغم أن الصندوق ممول من النفط لا من أموال المشتركين في المعاشات، والمراد من ذلك هو ضمان استقرار المعاشات على المدى الطويل.

ويتميز صندوق المعاشات الحكومية العام بمعدلات شفافية ممتازة، حيث يبدي الكثير من العمليات والبيانات التي تتعلق بتسيير الصندوق، وتنطبق خصائص الصندوق مع الخصائص التي اعتمدها صندوق النقد الدولي (FMI) في تعريفه لصناديق الثروة السيادية، حيث يذكر « على أنها صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة وتنشئها لأغراض اقتصادية كلية، فهي تحتفظ بالأموال أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية،

تضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية طويلة وقصيرة الأجل، وتحول الصناديق السيادية من خلال عمليات الصرف الأجنبي وعوائد الخوصصة وفوائض الميزانية والصادرات السلعية»¹.

المطلب الثاني : آليات عمل الصندوق النرويجي:

يمكن تلخيص المبادئ الأساسية لصندوق الثروة السيادية النرويجي بالنقاط الآتية²:

1- تتولى وزارة المالية المسؤولية العليا لإدارة الصندوق وتقوم الوزارة سنويا بتحضير بيان مفصل عن عائدات النفط تقدمه عن طريق الحكومة إلى البرلمان كجزء من ميزانية الدولة. وقد أوكلت وزارة المالية مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي النرويجي.

2- كقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب أن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4% من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق.

3- في أي سنة لا يسمح للحكومة سحب أية أموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية (أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط).

يشمل دخل الصندوق كل عائدات النفط، وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق. ويتضح أن الصندوق هو في الواقع جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول إليه في النهاية بمجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عوائد النفط.

ومن أهم التعليمات التي وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق هي كالتالي:

- الصندوق مخول في استثمار أمواله خارج النرويج فقط، ولا يجوز الاستثمار داخل النرويج.

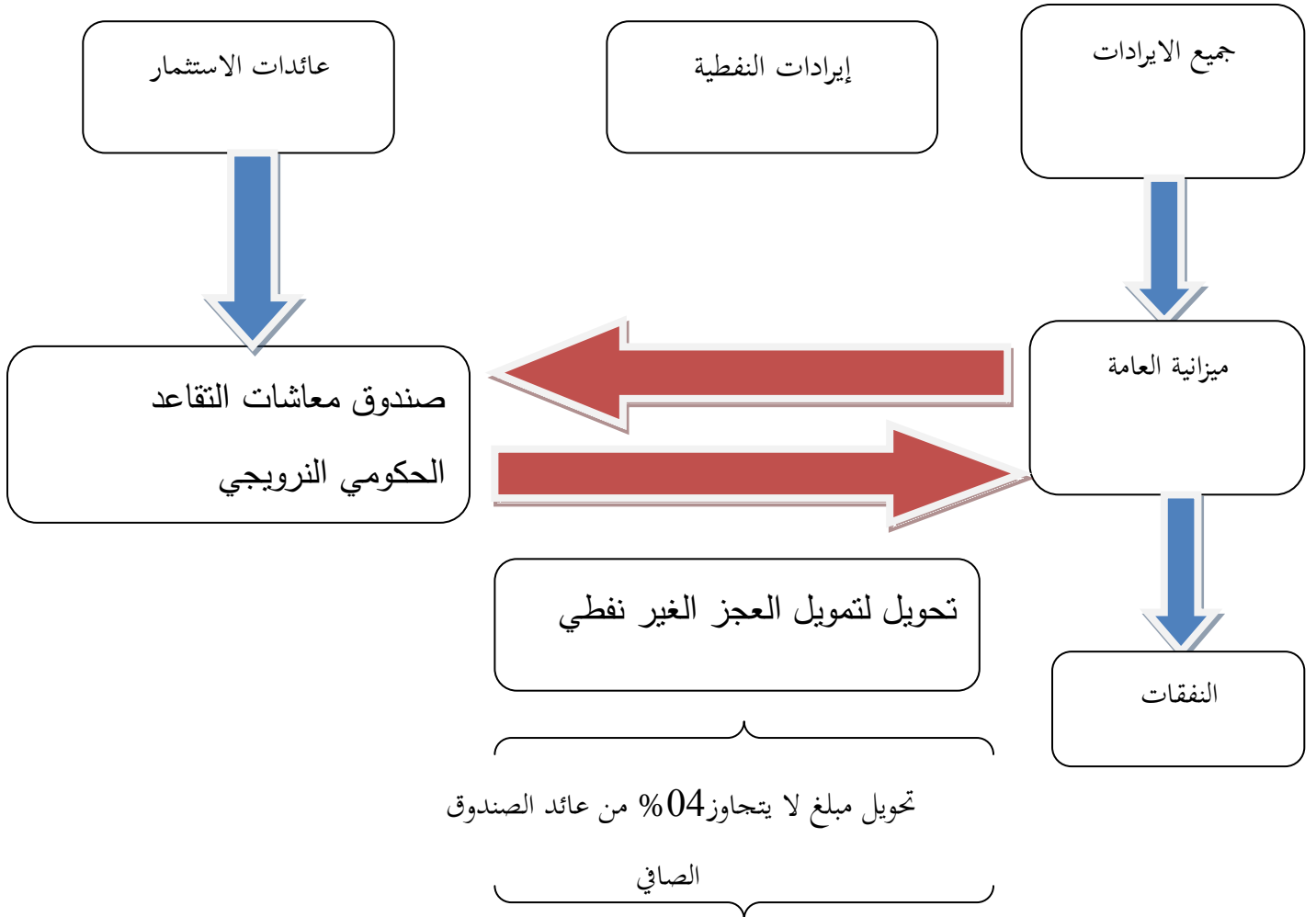
- يجب أن يسعى الصندوق إلى تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة.

¹ بن عودة حساني، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد:16، الجزائر، 2018، ص:359،358.

² ضالع دليلة، دور الانفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط -دراسة قياسية - حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص علوم إقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الدفعة 2018، ص 19.

- يجب أن لا تتجاوز نسبة الاستثمار في الأسهم التجارية 40% من كل الاستثمارات. ومن المحتمل زيادة هذه النسبة إلى (60%) في المستقبل.
 - على الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيء إلى حقوق الإنسان، والابتعاد عن الرشوة أو الإساءة إلى البيئة، وذلك للمحافظة على سمعة البلد.
 - تتوزع الاستثمارات جغرافيا بين أوروبا 50%، أمريكا مع إفريقيا 35%، وآسيا مع أوقيانيا 15%.
 - تكون الإبداعات الثابتة 60% من استثمارات الصندوق. وقد تخفض النسبة إلى 40%، وهي موزعة كالتالي: أوروبا 20%، أمريكا مع إفريقيا 35%، وآسيا مع أوقيانيا 5%.
- في الأخير يمكن القول أن تجربة النرويج هي التجربة النموية الرائدة في إدارة الإيرادات النفطية حول العالم بشهادة المختصين والسياسيين والأكاديميين على حد سواء. ولكن ليس من العدل أيضا قص التجربة والتركيز على الصندوق السيادي كحل وحيد للتنويع الاقتصادي خارج النفط، ومن ثم الإغفال عن بقية سياسات التنمية التي تعيشها النرويج وتعمل بشكل جاد للحفاظ عليها والتي أشرنا إليها فيما سبق، فيمكن للدول النفطية الاستفادة من تجربة النرويج بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتنمية الصناعة أكثر والمشاريع الصغيرة ورفع نسبة المشاركين من المواطنين في سوق العمل وخاصة مشاركة المرأة، وبناء البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري من تعليم وصحة ووضع خطة نموية جديدة تشهد نقلة نوعية للاقتصاد.

الشكل (01-02): علاقة صندوق الثروة النرويجي بالميزانية العامة



Source: Tom A. Feamley, Norway's Government pension fund: Investing for the long run, Oxford pensions conference, Oxford, 27/09/2012, p12.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين كل من صندوق الثروة النرويجي وبين الإيرادات والنفقات العامة للدولة النرويجية.

1- بالنسبة للإيرادات: إن صلة الصندوق بالإيرادات العامة للدولة تكمن في جانبين:

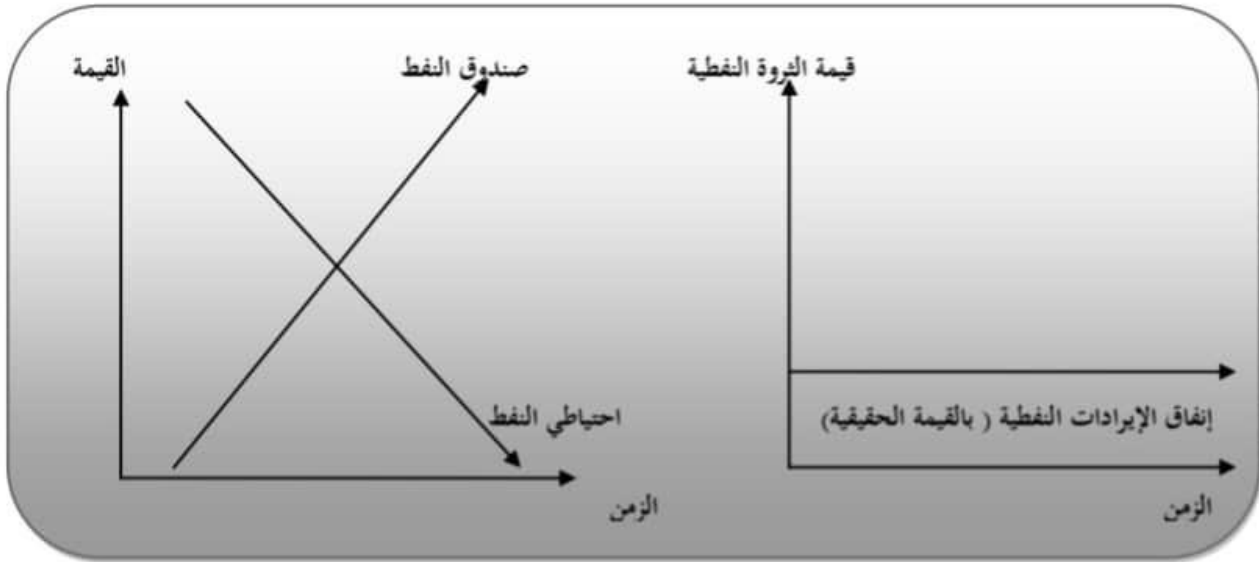
الجانب الأول: يقوم الصندوق فيه بدور المستلم للإيرادات العامة، وبالتحديد تلك المتأتية بقطاع النفط، والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة. أما الجانب الثاني: فيقوم الصندوق فيه بدور المكون أو الجامع للإيرادات العامة المتولدة عن قيامه بالاستثمار خارج البلد وذلك في الأسواق النقدية والمالية والعالمية.

2- بالنسبة للنفقات: يحكم علاقة الصندوق بالنفقات العامة للدولة البعد الزمني (قصير الأجل وطويل

الأجل)

فمن ناحية قصيرة الأجل فنجد أن الصندوق يعمل كعمول للجزء الذي قد يصيب الميزانية العامة كما هو مبين في الشكل السابق، أما من ناحية طويلة الأجل فإنه يعمل على تغطية وتمويل النفقات العامة في المستقبل في الأجيال القادمة، وذلك من خلال الدور الادخاري الذي يقوم به هذا الأخير، وهذا بعد النضوب التدريجي للاحتياطيات المؤكدة من النفط، وهذا ما يوضحه لنا الشكل الآتي:

الشكل (02-02): آلية عمل الصندوق في الأجل الطويل



المصدر: محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في الترويج وإمكانية تطبيقاتها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد الثالث، العدد 10، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص 154.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأساس هو إيرادات النفط، (أي الأصول المتراكمة على ضمان مورد ثابت لتغطية النفقات العامة في المستقبل، من خلال قيام الصندوق بتمويل هذا الإنفاق أثناء وبعد النضوب التدريجي للاحتياطيات النفطية المؤكدة للبلاد.

إن احتياطيات النفط تنضب مع مرور الزمن والمتمثلة هنا بالمستقيم ذو الميل السالب، بينما نلاحظ أن أصول صندوق النفط هي في تراكم مستمر، والمتمثلة هنا بالمستقيم ذو الميل الموجب، ولكننا نجد أن قيمة الثروة النفطية (احتياطيات النفط + صندوق النفط) وعملية إنفاقها تكون مستقرة ولفترة زمنية طويلة، حيث مثلت هنا بالمستقيم الأفقي في الجزء السفلي من الشكل البياني. وبالتالي عملت الحكومة على

إحداث توزيع عادل للثروة النفطية بين الأجيال من ناحية وعلى ضمان تدفق إيرادات ثابتة ومعزولة في شكل تام عن القطاع النفطي من ناحية أخرى¹.

المطلب الثالث: أهداف الصندوق السيادي النرويجي

تتمثل أهداف الصندوق في²:

- تعزيز قدرة الحكومة على التسيير طويل الأجل لمداخيل الثروة النفطية.
 - تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال.
 - تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العائد - المخاطرة.
 - الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلبات المداخيل النفطية.
- تستثمر أصول الصندوق في الأسواق الخارجية وذلك لعدة اعتبارات أهمها:
- الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التداخل الذي قد يحصل بينهما من حيث الأهداف والوظائف.
 - تجنب التأثيرات السلبية للثروة النفطية على الاقتصاد النرويجي المتمثلة أساسا في ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.
 - انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن، وتوجه الموارد المالية نحو القطاع النفطي، وهي التأثيرات المعروفة بأثر المرض الهولندي.
 - تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها في شكل سيولة نقدية.

1 بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة لحصول شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2، الدفعة 2015-2016، ص191.

2 فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية - دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر - مجلة الباحث الاقتصادية - العدد:04، الجزائر، 2015، ص19، 18.

- إن الاستثمار في الأصول المالية يمكن الحكومة من الحصول على السيولة النقدية في أقل مدة زمنية ممكنة بالنظر لسرعة تحول هذه الأصول إلى سيولة نقدية.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل موضوع الصناديق السيادية بحيث تعرفنا على مفهومها بالمعنى الضيق والواسع كما تطرقنا إلى نشأتها وأنواعها وأخذنا نظرة عن أكبر الصناديق السيادية في العالم ومن بينها الصندوق السيادي النرويجي الذي يعتبر نموذجاً ناجحاً.

وما يمكن استخلاصه مما جاء في هذا الفصل، هو أن الصناديق السيادية ظاهرة اقتصادية تم إنشائها من قبل معظم الدول بغية ادخار أو استثمار الفوائض المالية المحققة في ميزانياتها والاستفادة منها في العديد من القطاعات سواء داخل البلد أو خارجه.

و قد زاد الاهتمام بظاهرة الصناديق السيادية حول العالم في السنوات الأخيرة. رغم أن نشأة هذه الصناديق كانت في خمسينات القرن الماضي.

كما تكتسي صناديق الثروة السيادية أهمية اقتصادية باعتبارها أوعية ادخارية حكومية مهمة ذات استراتيجية استثمارية طويلة المدى، ولصناديق الثروة السيادية أهداف متنوعة منها تمويل وتطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المالكة للصندوق والمساهمة في تنمية الدول المستقبلية لاستثمارات الصناديق بتمويل هيكلها القاعدية.

و يعتبر صندوق الثروة السيادي النرويجي من بين أكبر الصناديق السيادية في العالم. كما يعتبر ناجحاً لاعتماده على معايير ومبادئ الحوكمة الجيدة.

الفصل الثالث

مدى فعالية صندوق ضبط الموارد
في إدارة المالية العامة في الجزائر

(2018-2000)

تمهيد :

تعتبر الجزائر دولة نفطية ما يعني أن الجباية البترولية تشغل جزء مهما من إيراداتها العامة ومن ثم فإن لها أثر كبير على الميزانية العامة للدولة، والجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق استقرار في ماليتها العامة من خلال إنشاء صناديق سيادية، لذلك قامت في سنة 2000 بإنشاء صندوق ضبط الموارد لامتنعاص فوائض الميزانية المتمثلة أساسا من فائض الجباية النفطية في حالة الصدمات الإيجابية وسد العجز الموازي في فترات الصدمات السلبية ومن ثم استقرار المالية العامة.

و عليه سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على واقع المالية العامة في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في ادارتها من خلال تطرقنا إلى :

المبحث الأول: المالية العامة في الجزائر

المبحث الثاني: الصندوق السيادي الجزائري "صندوق ضبط الموارد"

المبحث الثالث: تأثير صندوق ضبط الموارد في المالية العامة بالجزائر

المبحث الأول: المالية العامة في الجزائر

يعتبر مفهوم المالية العامة ترجمة مالية لأهداف ووظائف الدولة، وهذا ما يفسر اهتمامها بموضوع المالية العامة بصفة عامة واستقرارها وتوازنها بصفة خاصة، كون هذا الأخير يضمن تأدية الدولة لوظائفها طبقا للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

نتناول من خلال هذا المبحث قانون المالية في الجزائر، في المطلب الأول، النفقات العامة والإيرادات العامة في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث سنتطرق إلى رصيد الميزانية العامة في الجزائر.

المطلب الأول: قانون المالية في الجزائر

يعتبر القانون 17-84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المرجع الأساسي للمالية العامة في الجزائر الذي تطرق إلى قوانين المالية كما تطرق إلى مكونات المالية العامة.

نتناول في هذا المطلب مفهوم قانون المالية باعتباره الإطار التشريعي الذي تصدر ضمنه المالية العامة في الجزائر، مكونات المالية العامة، ثم تبويب المالية العامة في الجزائر.

أولاً) مفهوم قانون المالية: عرف قانون المالية في المادة 01 من القانون 17-84 على أنه القانون الذي يحدد طبيعة موارد الدولة وأعبائها المالية ومبلغها وتخصيصها، وذلك وفقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة أي أن قانون المالية هو الإطار القانوني الذي يحدد الإيرادات والنفقات العامة للدولة. ويتضح من التعريف أن قانون المالية يتضمن قسم متعلق بالموارد وقسم آخر متعلق بالأعباء. وحسب المادة 02 من القانون 17-84 فإن قانون المالية يأخذ الأشكال التالية¹.

(1) قانون المالية للسنة: أشارت المادة 3 من القانون 17/84 إلى أنه القانون الذي يقر ويرخص

الإيرادات والنفقات العامة للدولة للسنة المالية الواحدة، أي أن قانون المالية للسنة له دورين:

- يقدر مبلغ الإيرادات والنفقات العامة للسنة المالية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادر في: 07 جويلية 1985، ص: 1040.

- يخصص أو يأذن بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات العامة للدولة خلال السنة المالية.

(2) قوانين المالية التكميلية أو المعدلة: (بكسر الدال) حسب المادة 4 من القانون 17-84 فإن قانون المالية التكميلي أو المعدل هو القانون الوحيد المخول له إتمام أو تعديل أحكام قانون المالية للسنة خلال السنة الجارية أي أنه يمكن إعادة النظر في قانون المالية للسنة من خلال تغيير النفقات أو الإيرادات العامة أو إضافة نفقات أو إيرادات جديدة، وذلك طبقا للظروف الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية للدولة المستجدة خلال السنة المالية.

(3) قانون ضبط الميزانية: حسب المادة 5 من القانون 17-84 فإن قانون ضبط الميزانية هو القانون الذي يحدد النتائج المالية لكل سنة مالية، أي أنه يحدد العجز أو الفائض لكل سنة مالية، وعليه يمكن القول أن قانون ضبط الميزانية يعتبر وسيلة ل:

- مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية (الحكومة)، وذلك من خلال مقارنة التقديرات الأولية مع النتائج النهائية أو الفعلية.

- تحضير قوانين المالية للسنوات المالية المقبلة، من خلال الاستفادة من نتائج التنفيذ الفعلي للنفقات والإيرادات العامة للدولة.

المطلب الثاني: النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر

أولا: النفقات العامة

1- تقسيمات النفقات العامة في الجزائر:

يقسم التشريع الجزائري النفقات العامة إلى قسمين رئيسيين، قسم نفقات التسيير وقسم نفقات التجهيز.

أ) نفقات التسيير:

هي تلك النفقات التي لا تأتي بقيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بل هي نفقات تستعمل لسير أجهزة الدولة الإدارية، وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب كل باب تندرج تحته سبع فقرات، وهذه الأخيرة بدورها أن تضم نحو تسعة وتسعين فصلا وعدد المواد التي يشملها الفصل غير محدودة. ويمكن أن يقسم البند إلى فروع نفقات الباب الأول والثاني المثلثة في ميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية،

والباب الثالث والرابع نجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات . وتتمثل الأبواب التي تجمع فيها نفقات التسيير كالتالي ¹ :

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات: ويشمل الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسوبة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات. الوزارة كوحدة أساسية لنفقات التسيير: هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية².

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياته كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن³.

(ب) نفقات التجهيز:

يقصد بنفقات التجهيز حسب المختصين بالمالية العمومية في الجزائر بأنها " النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، وهي عبارة عن الاستثمارات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. وعلى هذا فننفقات التجهيز تتمثل أساسا في الاعتمادات المالية المخصصة بالميزانية العامة

¹ بداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص الاقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الدفعة 2014، ص30.

² صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، الطبعة الرابعة، ص32.

³ عز الدين دعاس، حمزة مرادسي، فعالية السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد:01، الجزائر، 2021، ص: 314، 315.

للدولة والمرصدة لإنجاز استثمارات الدولة، ولا سيما في انجاز الهياكل الأساسية أو القاعدية (Les infrastructures)، في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والرياضية والثقافية. وذلك مثل مشاريع الطرقات، السكك الحديدية، المطارات والموانئ، مباني الإدارات العمومية، المنشآت التربوية، السكن... الخ. وبالتالي تعد هذه النفقات ذات طابع نهائي، لكونها غير منتجة للربح أو غير مسترجعة.

لقد تم التنصيص على اعتماد نفقات التجهيز بالقانون الوضعي الجزائري، بالمادة الثالثة من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، والتي نصت على أنه " يقرر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العامة، كما يقرر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال". وعلى هذا فإنه بالإضافة لنفقات التسيير الجارية، فإنه يتم سنويا اعتماد بالميزانية العامة للدولة مبالغ مالية مخصصة لاستثمارات الدولة في المجال الاقتصادي، وبالخصوص في قطاع البنى التحتية.

فيما يتعلق بمضمون ومحتوى نفقات التجهيز، تنص المادة 35 من نفس القانون، على أنه "تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، التغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي:

- باب الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- باب إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة.
- باب النفقات الأخرى برأس المال¹.

2- تطور النفقات في الجزائر للفترة: (2000-2018)

لقد تزايدت النفقات العامة في الجزائر بنسبة كبيرة والجدول التالي يوضح تطور كل من نفقات التجهيز والتسيير في الجزائر خلال الفترة: 2000-2018:

¹ يوسف جيلالي، اطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد: 02، الجزائر، 2019، ص: 16، ص: 17

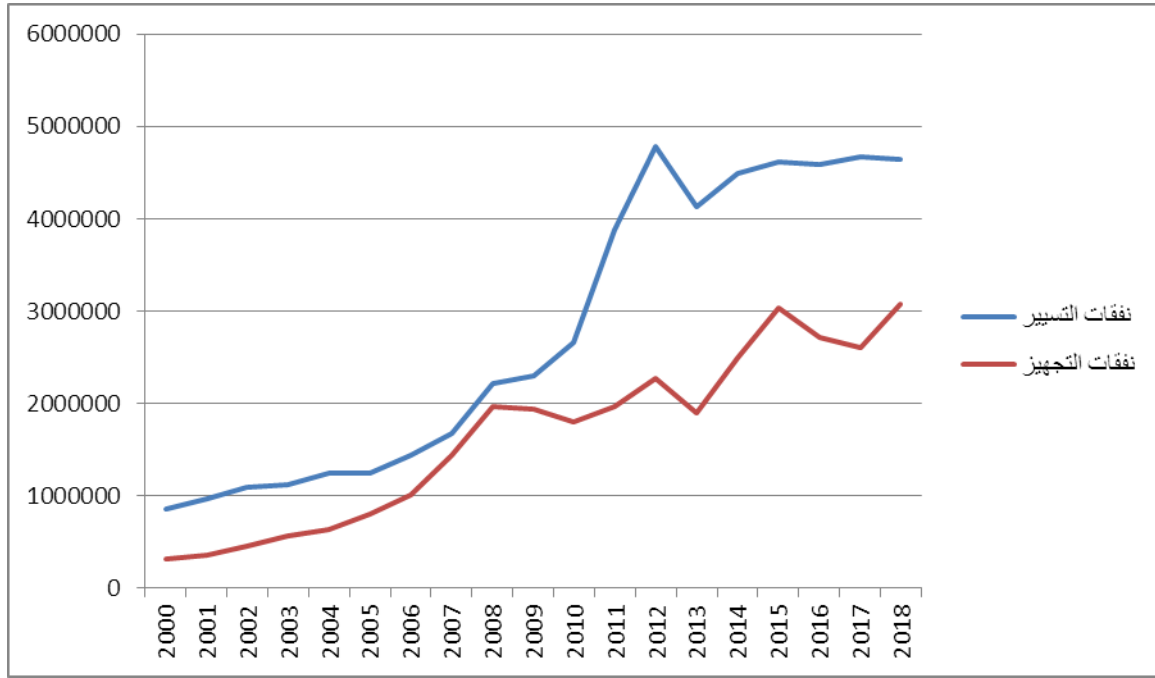
الجدول (03-01): تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة: 2000-2018:

مجموع النفقات العامة	نفقات التجهيز		نفقات التشغيل		السنوات
	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	
1178122	27,33	321929	72,67	856193	2000
1321028	27,06	357395	72,94	963633	2001
1550646	29,21	452930	70,79	1097716	2002
1690200	33,57	567400	66,43	1122800	2003
1891800	33,87	640700	66,13	1251100	2004
2052000	39,33	806900	60,67	1245100	2005
2453000	41,38	1015100	58,62	1437900	2006
3108500	46,15	1434600	53,75	1673900	2007
4191000	47,08	1973300	53,92	2217700	2008
4246300	45,83	1946300	54,27	2300000	2009
4466900	40,47	1807900	59,53	2659000	2010
5853600	33,73	1974400	67,27	3879200	2011
7058100	32,23	2275500	67,77	4782600	2012
6024100	31,14	1892600	68,86	4131500	2013
6980200	35,73	2493900	64,27	4486300	2014
7656300	39,30	3039300	60,30	4617000	2015
7297500	36,90	2711900	62,83	4585600	2016
7282700	34,01	2605400	64,22	4677200	2017
7726300	37,2	3078000	60,16	4648300	2018

SOURCE :

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie de 2000 à 2015
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie de 2018

الشكل (03-01): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة: 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 02

من خلال معطيات الجدول والشكل نلاحظ أن:

خلال فترة (2000-2008) أخذت النفقات العامة في التزايد من سنة لأخرى حتى بلغت 4191000 سنة 2008، وهذا التطور الإيجابي كان سبب إتباع الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة اعتمدت على توسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار.

و نلاحظ أن النفقات عرفت انخفاض مستمر خلال الفترة (2009-2015) وهذا بسبب ارتفاع نفقات التشغيل الاحتياجات والاضرابات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية خلال هذه الفترة.

و منذ سنة 2015 إلى غاية 2018 عرفت النفقات العامة تذبذبا من سنة لأخرى، حيث تزايدت نفقات التجهيز في متوسط الفترة المذكورة لتفوق بذلك وتيرة نمو نفقات التشغيل.

ثانيا: الإيرادات العامة

1-تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

إن إيرادات الميزانية العامة للدولة في الجزائر قد حصرها المشرع في المادة 11 من القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 فيما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد برأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة، من الميزانية العامة وكذا الفوائد لمرتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة المحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به¹.

أ. الموارد العادية: وتتمثل في:

▪ الإيرادات الجبائية: وتصنف إلى ما يلي:

- الضرائب المباشرة: التي تضم إيرادات الضرائب التي تستهدف الدخل، أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، بناء على دستور ولاسيما المواد 111 و 151 و 154 وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني، قانون رقم 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 هـ الموافق 07 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ ثلاثاء 11 شوال عام 1404 هـ، ص: 1041.

- حقوق التسجيل والطابع: وتمثل في الحقوق التي تحملها الدولة لقاء تسجيل العقود الرسمية المختلفة كالعقود الادارية، عقود نقل الملكية الخاصة بالمنقولات أو العقارات، أو عقود التنازل بالبيع أو بالإيجار وحقوق التأسيس، بالإضافة إلى حقوق الطابع المفروضة على التداول في شكل طابع جبائية أو دمغة.
- الضرائب غير المباشرة: وتضم الرسم على القيمة المضافة، وباقي الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعنية بها، كالرسم على الاستهلاك الخاص.
- الحقوق الجمركية: المراد بالتعريف الجمركية هي جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع الصادرات أو الواردات، والهدف من فرض مثل هذه التعريفات ليس جبائيا فقط، بل قد تستعمل في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، حيث أن الرسم يفرض على المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها، وإن كانت الرسوم على الواردات هي أنواع الرسوم الجمركية على الإطلاق.
- **الإيرادات العادية:** وهي تتكون من مداخيل الأملاك الوطنية أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيا كانت ملكية الدولة لما عامة أو خاصة، إضافة إلى الحواصل المختلفة للميزانية، وكذا الإيرادات النظامية.
- **الإيرادات الأخرى:** ويقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر، كالقروض والإصدار النقدي، وبيع جزء من ممتلكاتها، والهبات والوصايا.
- ب. **الجبائية البترولية:** هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به، وهي تخضع لقانون خاص بها، حيث يمكن اعتبارها على أنها الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة، وهي تتشكل أساسا من:
 - رسم مساحي سنويا.
 - أتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات.
 - رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للحزينة.
 - ضريبة تكميلية على النتائج.
 - الرسم على الأرباح الاستثنائية.

الفصل الثالث : مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة المالية العامة في الجزائر (2000-2018)

- الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للاستغلال.¹

والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات الجبائية وغير الجبائية في الجزائر خلال الفترة: (2000-2018)

الجدول (03-02) : تطور الإيرادات في الجزائر للفترة: (2000-2018)

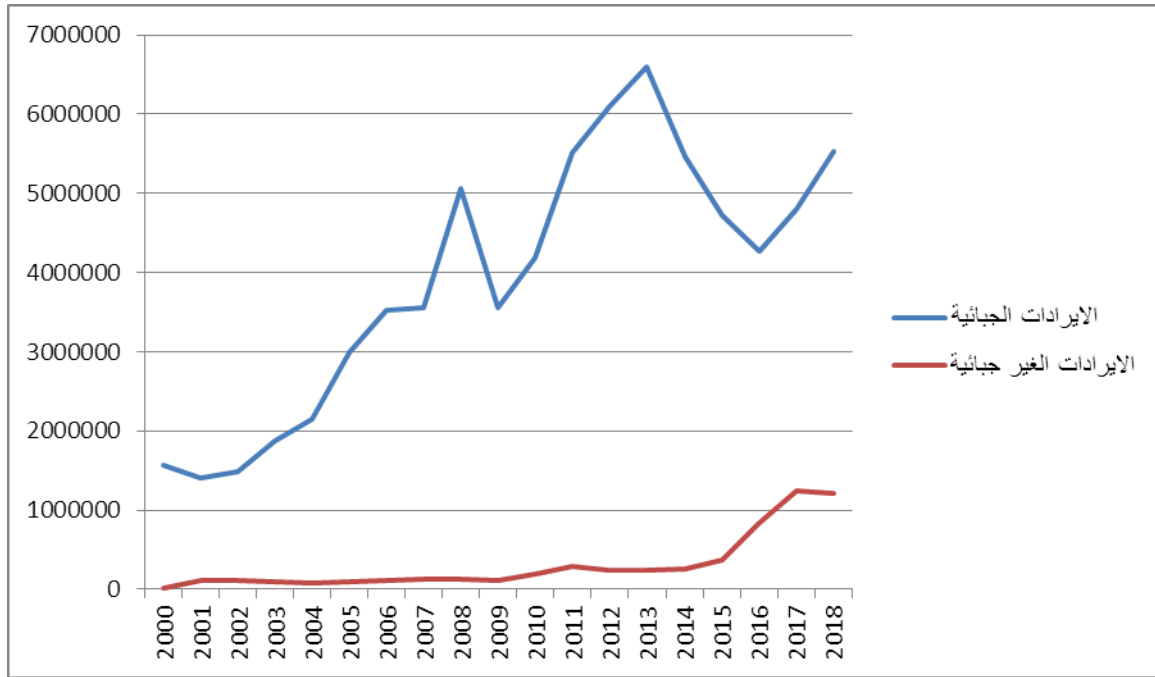
معدل نمو الإيرادات	مجموع الإيرادات الكلية	نوع الإيرادات					السنوات	
		الإيرادات غير الجبائية	الإيرادات الجبائية					
			نسبة الجبائية البتروولية	الجبائية البتروولية	نسبة الجبائية العادية	الجبائية العادية		مجموع الإيرادات الجبائية
66,02	1578100	15400	76,87	1213200	22,14	349500	1562700	2000
04,60-	1505500	105900	66,51	101400	26,44	398200	1399600	2001
6,48	1603200	112400	62,86	1007900	30,12	482900	1490800	2002
23,15	1974400	99500	86,37	1350000	26,58	524900	1874900	2003
12,93	2229700	78600	70,44	1570700	26,03	580400	2151100	2004
38,25	3082600	89500	76,32	2352700	20,77	640400	2993100	2005
18,07	3639800	120000	76,89	2799000	19,80	720800	3519800	2006
01,33	3688500	124400	75,82	2796800	20,80	767300	3564100	2007
40,72	5190500	136700	78,77	4088600	18,59	965200	5053800	2008
29,17-	3676000	116700	56,631	2412700	31,19	1146600	3559300	2009
19,14	4379600	187200	66,33	2905000	29,39	1287400	4192400	2010
32,20	5790100	283300	68,73	3979700	26,37	1527100	5506800	2011
09,48	6339300	246400	66,00	4184300	30,10	1908600	6092900	2012
6,28-	5940900	248400	61,91	3678100	33,97	2018500	6596600	2013
03,73-	5719000	258500	59,24	3388300	36,34	2078700	5467000	2014
10,76-	5103100	374900	46,5	2373500	46,1	2354700	4728200	2015
10,3-	5110100	846800	34,9	1781100	48,6	2482200	4263300	2016
18,35	6047900	1240900	36,0	2177000	43,5	2630000	4807000	2017
11,63	6751400	1215800	42,8	2887100	39,2	2648500	5535600	2018

SOURCE :

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie de 2000 à 2015
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie de 2018

¹ سايح جبور علي، عزوز علي، مكانة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد: 19، الجزائر 2018، ص 255، 256.

الشكل (03-02): تطور الإيرادات في الجزائر للفترة: 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03

من خلال الشكل نلاحظ أن الجباية البترولية تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة كما يظهر في الجدول الذي يبين لنا مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الدولة إذ تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في حصيلة الإيرادات العامة ما بين 34.9% و 86.37% خلال الفترة (2003-2016) وبالمقابل فإن مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 48.6% و 26.56% خلال نفس الفترة، وهذا يدل على أن محاولة الجزائر إصلاح السياسة المالية من خلال سياسة الإيرادات وذلك بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية سعياً وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول ورد الإعتبار للجباية العادية لم تنجح في الرفع من مردودية الجباية العادية التي مازالت بعيدة جداً عن إمكانية إحلالها محل الجباية البترولية.

ونلاحظ من الجدول أيضاً أن معدل نمو الإيرادات العامة سجل معدلات إيجابية في أغلب الفترة المدروسة خاصة سنوات انتعاش أسعار النفط وهذا ما سمح للدولة بزيادة إنفاقها العام مما يؤكد على الارتباط الشديد للإيرادات العامة بأسعار النفط ومن ثم ارتباط النفقات أيضاً بها.

المطلب الثالث: رصيد الميزانية العامة في الجزائر

يعد عجز الموازنة العمومية من القضايا الجوهرية والمشاكل المالية التي أثارت اهتمام الباحثين في مختلف دول العالم وهو يعبر عن قصور الإيرادات العامة المقدرّة للدولة عن سداد النفقات المقدرّة. فهو عبارة عن رصيد موازني سال تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها.

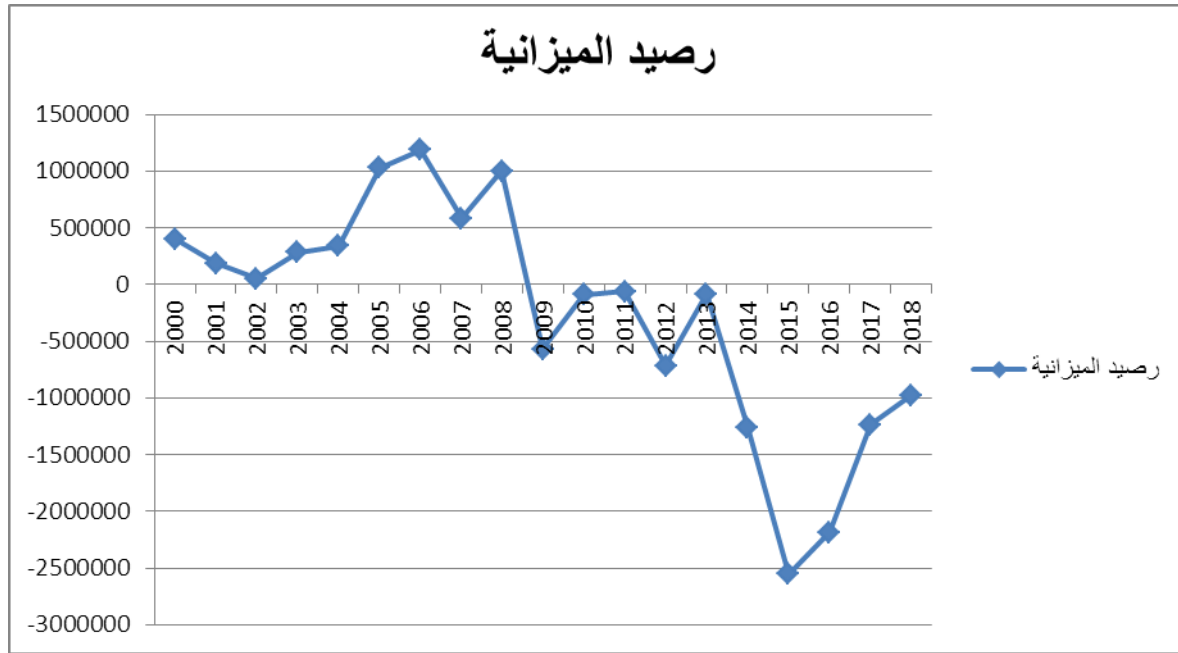
ومن خلال الجدول التالي سنتعرف أكثر على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

الجدول (03-03) : تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة: 2000-2018.

السنوات	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	رصيد الميزانية
2000	1578100	1178122	399978
2001	1505500	1321028	184472
2002	1603200	1550646	52554
2003	1974400	1690200	284200
2004	2229700	1891800	337900
2005	3082600	2052000	1030600
2006	3639800	2453000	1186800
2007	3688500	3108500	580000
2008	5190500	4191000	999500
2009	3676000	4246300	-570300
2010	4379600	4466900	-87300
2011	5790100	5853600	-63500
2012	6339300	7058100	-718800
2013	5940900	6024100	-83200
2014	5719000	6980200	-1261200
2015	5103100	7656300	-2553200
2016	5110100	7297500	-2187400
2017	6047900	7282700	-1234800
2018	6751400	7726300	-974900

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 1 والجدول رقم 2

الشكل (03-03) : تطور رصيد الميزانية في الجزائر للفترة : 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 04

من خلال معطيات الجدول والشكل نلاحظ ان رصيد الميزانية العامة للدولة عرف عجزا خلال معظم سنوات الدراسة، حيث انتقل هذا العجز من 399978 مليار دج سنة 2000 الى -974900 مليار دج سنة 2018.

و منذ 2003 عرف رصيد الميزانية عجزا متزايدا باستثناء 2009 أين استقرت النفقات العامة، وسنة 2013 بسبب تراجع النفقات العامة.

كما نلاحظ تراجع نسبة نمو الإيرادات نظرا لتراجع الجباية البترولية، ويمكن ارجاع العجز المسجل في الميزانية إلى: تنامي حجم النفقات بمعدلات كبيرة وذلك نظرا للبرامج التنموية التي اطلقتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2000، تطور حجم الإيرادات العامة بوتيرة منخفضة.

المبحث الثاني: الصندوق السيادي الجزائري "صندوق ضبط الموارد"

عند الحديث عن أي صندوق سيادي لدولة ما فإن أول ما يتبادر إلى أذهاننا هو الدوافع أو الأسباب التي جعلت الدولة تقدم على إنشاء هذا الصندوق ومصادر تمويله واستخداماته وفيما تكمن أهميته وأهدافه.

وفي هذا المبحث سنتناول الإطار النظري لصندوق ضبط الموارد ودوافع إنشائه وأهميته وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف ودوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد

أولاً: تعريف صندوق ضبط الموارد

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخرينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنه لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية، حيث لا يجوز فتح الحسابات الخاصة إلا بموجب قانون المالية، تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بالتسيير حيث نص القانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق¹.

وينتمي صندوق ضبط الموارد الجزائري إلى صنف الصناديق الممولة من الفوائض المتأتية من صادرات المواد الأولية وبالتحديد عوائد الصادرات النفطية، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على مختلف التوازنات المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى المتوسط لاسيما في أوقات الأزمات المالية وصدمات السوق النفطية التي تخضع غالبا لعوامل سوقية وغير سوقية.

أما تقنيا فيمكن اعتباره آلية لتجميع الموارد المالية الفائضة عن السعر الحسابي لبرميل النفط المقرر لتغطية نفقات الميزانية، أي فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز تقديرات قانون المالية الذي يحسب على

¹ بن عمارة دليمة، شريف طويل نورالدين، صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة (2000-2017)، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجنت، العدد: 02، الجزائر، 2018 ص 05.

أساس الفرق بين السعر الفعلي لبرميل النفط والسعر المرجعي المعتمد في قانون المالية، وقد تم اعتماد السعر المرجعي منذ إنطلاقه على أساس 19 دولار للبرميل، لتتم مراجعته سنة 2008 حيث تم رفعه إلى 37 دولار للبرميل، ليتم رفعه مرة أخرى إلى حدود 50 دولار للبرميل منذ قانون المالية سنة 2017.

وبناء على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن صندوق ضبط الموارد هو عبارة عن صندوق تديره الحكومة باعتباره حسابا للتخصيص الخاص (خارج الميزانية) لدى البنك المركزي بالعملة المحلية بهدف تحقيق التوازن المالي والاحتياط ضد انخفاض أسعار النفط¹.

ثانيا: دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد: تعود أسباب إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر إلى مجموعتين من الدوافع داخلية وخارجية، هي:

1-دوافع الداخلية : نذكر منها:

أ-تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1996-2000 نسبة 68،29 وتعود سنة 2000 السنة التي سجلت أكبر نسبة ب 4،39 من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يؤكد الأهمية المتزايدة التي يسجلها هذا القطاع من سنة إلى أخرى مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

ب-تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة: تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، حيث بلغت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة للدولة 12،64 خلال فترة 1996-2000 وسجلت سنة 2000 أعلى نسبة لها قدرت ب 86،76 مما يعني أن الموازنة العامة للدولة تتأثر بشكل مباشر بتغيرات التي تسجلها أسعار النفط في العالم وبالتالي أداء قطاع المحروقات يعد المحدد لاستقرار واستمرار مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

¹ - د.عادل بوطلالة، فعالية توظيف الحصيللة الجباية البترولية في الجزائر، مجل جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية- قسنطينة الجزائر- العدد:01، الجزائر، 2020، ص 1488، 1487.

ج- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، بما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، وباعتبار أن هيكل صادرات الجزائر يتركز في سلعة واحدة تتمثل في المحروقات تفوق 95 يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر¹.

2- الدوافع الخارجية: يمكن حصر الدوافع الخارجية في:

أ- تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وعدم استقرارها: تتسم أسعار المنتجات الطاقوية بالتذبذب وعدم الاستقرار على مستوى الأسواق الدولية، نظرا لارتباطها بمجموعة من عوامل العرض والطلب والعوامل الجيوسياسية، وهو ما يجعل الدول الريعية على غرار الجزائر متلقية لمختلف الصدمات الناتجة خاصة عن تراجع أسعارها، وأمام هذا الوضع وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى البحث عن آلية كفيلة بامتصاص الفوائض المالية النفطية المتراكمة في حالة ارتفاع أسعار المحروقات والاحتفاظ بها في شكل احتياطات توجه لتغطية الصدمات السلبية الناتجة عن انخفاض الأسعار.

ب- رواج وانتشار ظاهرة إنشاء الصناديق السيادية في معظم الدول النفطية: لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كرد فعل على اتساع ظاهرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في معظم الدول النفطية لا سيما دول الخليج العربي، كالإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية، الكويت... ونجاح الكثير منها في ضمان استدامة تمويل عملية التنمية الاقتصادية وتوفير مورد تمويلي مستدام يكفل حقوق الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: أهمية صندوق ضبط الموارد وأهدافه

أولاً:- أهمية صندوق ضبط الموارد: يستمد أهميته من كونه أداة فعالة لسياسة المالية العامة للحكومة، ويمكن إيضاح أهمية صندوق ضبط الموارد كالتالي:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من المديونية للدولة عن طريق استخدام موارده المالية المتأتية أساسا من الجباية البترولية.

¹ - د. فرحات عباس، مرجع سابق، ص 15-16.

- ضبط فوائض البترول وتوجيهها بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الخزينة العمومية عامة والميزانية العامة خاصة.
- يساعد على امتصاص أثر الصدمات النفطية الخارجية، للحفاظ على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني.
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه فيما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة وهنا يسمى صندوق الادخار¹.

ثانيا: أهداف صندوق ضبط الموارد :

تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض حجم المديونية العمومية. وقد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وهو تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، إن هذا التعديل يبين أن عجز الموازنة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية، كما أن سبب العجز لم يحدد وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة على المدى البعيد.

إن مبررات هذا التعديل تكمن في تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة "سياسة الإنعاش الاقتصادي"، وهي سياسة كيترية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، الأمر أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة منذ سنة 2001 بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة، واعتماد قوانين المالية على سعر مرجعي قدره 19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى، مما أدى

¹مكاوي هجيرة، بوبكر محمد، دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، مجلة المالية والاسواق، العدد:01، الجزائر، 2020، ص258.

إلى استعمال موارد الصندوق لتمويل العجز وبالتالي ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة.

- يتم تسيير الصندوق من طرف وزارة المالية، حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق¹.

المطلب الثالث: مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد واستخداماته

أولاً: - مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد:

صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 والتي تنص على ما يلي:

"يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد"، ويقيد في هذا الحساب ما يلي:

1- باب الإيرادات: لقد حدد المشرع القانون الذي أقر به استحداث هذا الصندوق عن المصادر الخاصة بتمويل الصندوق، وتمثل في:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق، كما أنه كانت تعديلات في سنة 2004²، حيث:

نصت المادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل: 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004 على ما يلي:

¹ زرقاطة مريم، تأثير الحوكمة على أداء صناديق الثروة السيادية حسب مؤشرات الأداء الدولية - دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي - مجلة المعارف ، العدد: 1، الجزائر، 2019، ص 257.

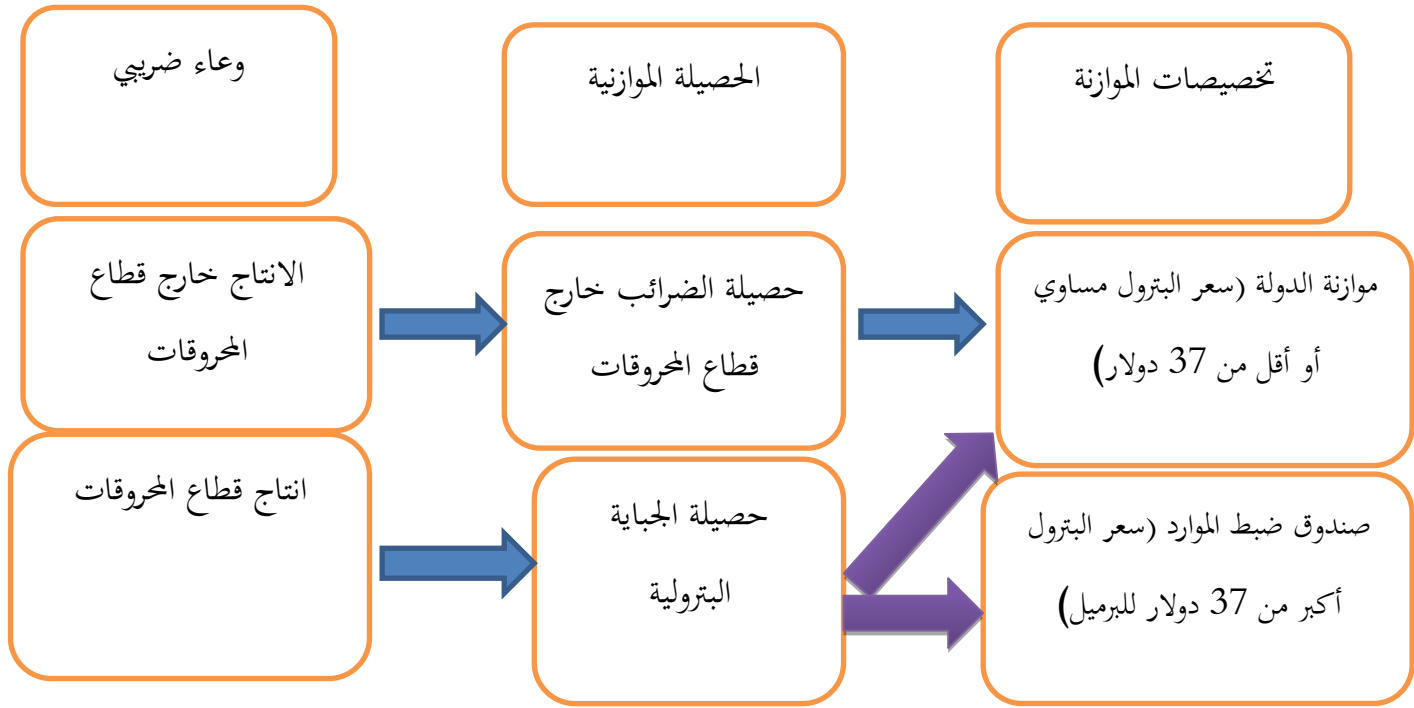
² حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث، الجزائر، 2015، ص: 11، 12.

"تعديل المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 ديسمبر 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وتضمن ما يلي:

في باب الإيرادات:

- فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية.
- تسيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية.
- أية إيرادات أخرى متعلقة بسير الصندوق. والشكل التوضيحي التالي يوضح كيفية تمويل فائض الجباية البترولية (أهم مصدر) لصندوق ضبط الإيرادات.

الشكل رقم (03-04): يوضح مصدر وكيفية تمويل صندوق ضبط الموارد عند الإنشاء.



المصدر: مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الثالث جوان 2015.

2- باب النفقات: تتمثل في:

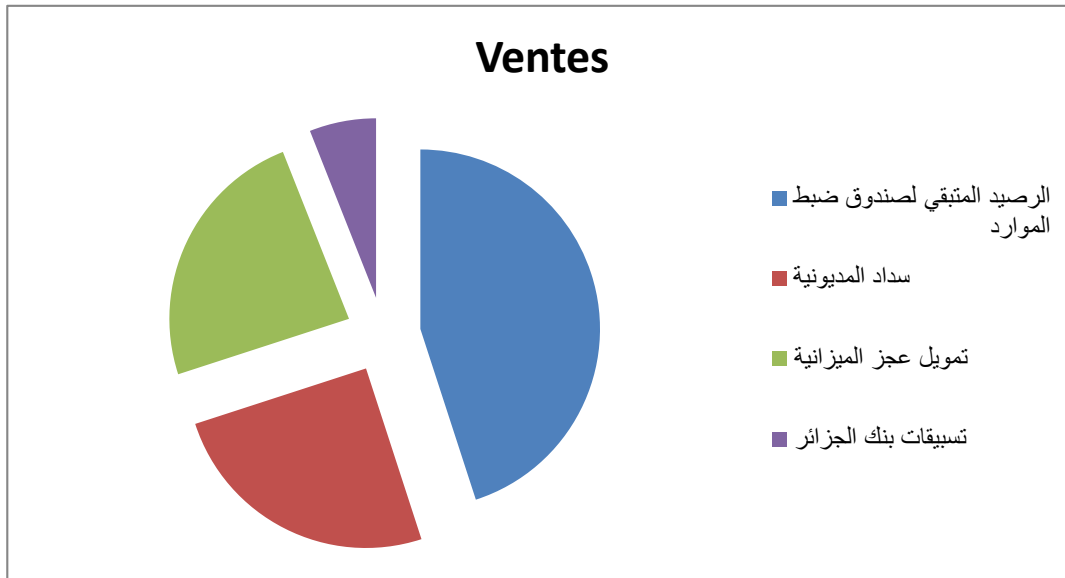
- تخفيض الدين العمومي الداخلي والخارجي.

كما أنه من خلال قانون سنة 2006 عدل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي: "تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري"¹. بالإضافة إلى سداد تسبيقات بنك الجزائر.

ثانيا: استخدامات صندوق ضبط الموارد:

إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية لها تتمثل في امتصاص فوائض الجباية النفطية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الميزانية العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار النفط، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية. بعد أن كانت أهدافه مقتصرة على تخفيض المديونية العمومية خاصة الداخلية في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، عدل قانون المالية لسنة 2006 الهدف الرئيسي ليصبح تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري. و الشكل الموالي يبين طبيعة ونسب استخدامات الصندوق لضبط التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني.

الشكل (03-05): استخدامات صندوق ضبط الإيرادات



المصدر: سهام بن حنيش، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر خلال الفترة: 2000-2011، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، ص:36

¹ صادر في الجريدة الرسمية رقم 83، بتاريخ 29 ديسمبر 2003.

يتضح من خلال الشكل رقم (05) أن استخدامات الصندوق موزعة بكيفية تساع على ضبط التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، فعلى المستوى الداخلي نجد أن أموال الصندوق يوظف بنسبة %24 في سد العجز في الخزينة العمومية، كما يستخدم الصندوق في سداد تسبيقات بنك الجزائر في حدود %6.

أما على المستوى الخارجي فنجد أن حصة %25 من أموال الصندوق توجه لسداد المديونية الخارجية. وما تبقى %45 هي عبارة عن رصيد متبقي لصالح الصندوق¹.

¹ سهيلة بغمّة، حسين بن الطاهر، ص: 10، 11.

المبحث الثالث: تأثير صندوق ضبط الموارد في المالية العامة في الجزائر

لعب صندوق ضبط الموارد دورا هاما في إدارة المالية العامة بالجزائر من خلال تداخلاته وتأثيراته. ولإبراز هذا الدور الذي لعبه صندوق ضبط الموارد سنتناول في هذا المبحث تداخلات صندوق ضبط الموارد في امتصاص الفوائض المالية العامة وتسديد الدين العمومي، ودوره في تمويل وتغطية العجز الموازي في الجزائر.

المطلب الأول: تدخلات صندوق ضبط الموارد لامتصاص الفوائض المالية العامة خلال (2000-2018)

إن فوائض المالية العامة تتمثل أساسا في فوائض الجباية النفطية، وقد عمل صندوق ضبط الموارد على امتصاص هذه الفوائض المالية منذ إنشائه الذي تزامن مع تسجيل الميزانية العامة للدولة فوائض نفطية معتبرة نظرا للارتفاع المحسوس للأسعار الجارية للبتروال منذ مطلع الألفية الأخيرة.

و الجدول الموالي يبين تطور الفوائض النفطية المحولة لصندوق ضبط الموارد خلال فترة (2000-2018):

الفصل الثالث : مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة المالية العامة في الجزائر (2000-2018)

الجدول (03-04): تطور فائض الجباية البترولية المحولة لصندوق ضبط الموارد خلال فترة (2000-2018)، الوحدة (مليار دولار) :

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجباية البترولية المقدره	720	840,6	916,4	836,1	862,2	899	916	973	1715,4	1927
السعر المرجعي	19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
الجباية البترولية المحصلة	1173,2	964,5	942,9	1285	1485,7	2267,8	2714	2711,1	4003,6	2327,7
السعر الحقيقي	28,6	24,9	25,3	29	38,6	54,3	65	74,4	99,1	61,6
فائض الجباية البترولية	453,2	123,9	26,5	448,9	62,5	1368,8	1798	1738,8	2288,2	400,7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الجباية البترولية المقدره	1501,1	1529,4	1519	1615,9	1577,7	1722,9	1682,6	2127	2349,7	
السعر المرجعي	37	37	37	37	37	37	37	50	50	
الجباية البترولية محصلة	2820	3829,7	4054,3	3678,1	3388,4	2273,5	1781,1	2127	2787,1	
السعر الحقيقي	80	112,9	110,7	109,1	99,1	52,8	44,8	53,9	71,3	
فائض الجباية البترولية	1318,3	2300,3	2535,3	2062,2	1810,6	550,6	98,6	0	437,4	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على rapport de présentation du projet de loi finances 2015,2016,2017, 2018

على الرابط <http://www.mf.gov.dz> تم إطلاع اليوم 2021/04/17

من خلال الجدول نلاحظ أن فائض الجباية النفطية عرف تذبذبا من سنة لأخرى حيث انتقل من 453.2 مليار دج سنة 2000 إلى 123.9 مليار دج سنة 2003 ثم 26.5 مليار دج سنة 2002، أي أنه تراجع بمعدل قدره 75.64% في متوسط الفترة المذكورة، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط وشروع الدولة في تطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي، وخلال الفترة (2003-2012) سجلت قيمة فائض الجباية النفطية ارتفاعا معتبرا في بداية المرحلة إلى غاية 2008، إلا أنها عرفت تراجعا كبيرا سنة 2009 ويعود ذلك إلى تراجع أسعار النفط، ونظرا لتحسن أسعار النفط منذ 2010 لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2012. و نلاحظ خلال الفترة (2013-2018) أن قيمة فائض الجباية النفطية عرفت تراجعا متسارعا،

فبعد أن قدرت سنة 2013 ب:2062.2 مليار دج قدر سنة 2016 ب: 98.5 مليار دج أي أنها تراجعت بأكثر من عشرون مرة. ويفسر ذلك بتراجع أسعار النفط منذ 2014، كما نلاحظ أن فائض الجباية النفطية سجل قيمة معلومة سنة 2017 ويعود ذلك إلى رفع السعر المرجعي للنفط، كما نلاحظ ارتفاع الجباية النفطية المحولة لصندوق ضبط الموارد سنة 2018 وذلك انعكاسا لانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: تدخلات صندوق ضبط الموارد لتسديد الدين العمومي خلال

الفترة: 2000-2018

ساهم صندوق ضبط الموارد بصفة مباشرة وفعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة (2000-2018)، كما أن استخدام الحكومة للصندوق كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة من جهة أخرى ساهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية والداخلية وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة. والجدول التالي يبين تطور رصيد الدين العمومي خلال الفترة: (2000-2018):

الجدول رقم (03-05): تطور رصيد الدين العمومي خلال فترة (2000-2018) (الوحدة مليار

دولار)

السنوات	رصيد الدين الخارجي	خدمة الدين الخارجي	السنوات	رصيد الدين الخارجي	خدمة الدين الخارجي
2000	25,3	4,52	2009	5,41	01
2001	22,6	4,47	2010	5,45	0,666
2002	22,6	4,32	2011	4,41	0,618
2003	23,5	4,20	2012	3,69	0,844
2004	21,8	4,44	2013	3,39	0,520
2005	17,19	5,83	2014	3,73	0,269
2006	5,61	13,31	2015	3,02	0,695
2007	5,60	-	2016	3,849	0,303
2008	5,58	1,218	2017	3,989	0,206
			2018	4,042	0,176

Banque d'Algérie, Rapport annuel 2001-.2002,2006,2010,2015.2018

www.bank-of-algeria.dz

من خلال معطيات الجدول نلاحظ :

انخفاض مخزون الدين الخارجي في سنة 2000 حيث بلغ 25.3 مليار دولار، وعرفت المديونية استقرار نسبي بين 2001 و2004 وذلك في حدود 23 مليار دولار وقد سمحت عمليات التسديد المسبق خلال 2005 و2006 مستغلة فرصة ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إلى تخفيض المديونية إلى 5.57 سنة 2007 وبعد الدفع المسبق والمعتبر في 2006، واصل إجمالي الدين الخارجي للجزائر انخفاضه ليصل في نهاية 2018 إلى 4.042 مليار دولار.

أما بالنسبة إلى خدمة الدين الخارجي نلاحظ أن خدمات الديون تمثل أحد أهم العوامل المحددة للحالة الاقتصادية والمالية للبلد فقد عرفت خدمة المديونية استقرار نسبي خلال الفترة (2000-2004) حيث بلغ متوسطها 4.30 مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى 5.83 مليار دولار سنة 2005 ثم 13.31 مليار دولار سنة 2006 هذا الارتفاع الكبير لخدمات الدين راجع أساسا إلى سياسة الدفع المسبق للمديونية والناجمة عن ارتفاع أسعار البترول وتحسن الوضعية المالية للجزائر، ويؤكد تطور مؤشرات الدين الخارجي منذ انخفاضه الحاد سنة 2006 الاستمرارية الجيدة له في نهاية 2018، مع أن المديونية الخارجية تقلصت كثيرا ولم تعد تشكل عائقا للاقتصاد الجزائري، إلا أنها كلفت الجزائر خسائر مالية معتبرة وخلق لها الكثير من المصاعب التي أثرت على قراراتها الاقتصادية.

المطلب الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل وتغطية العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

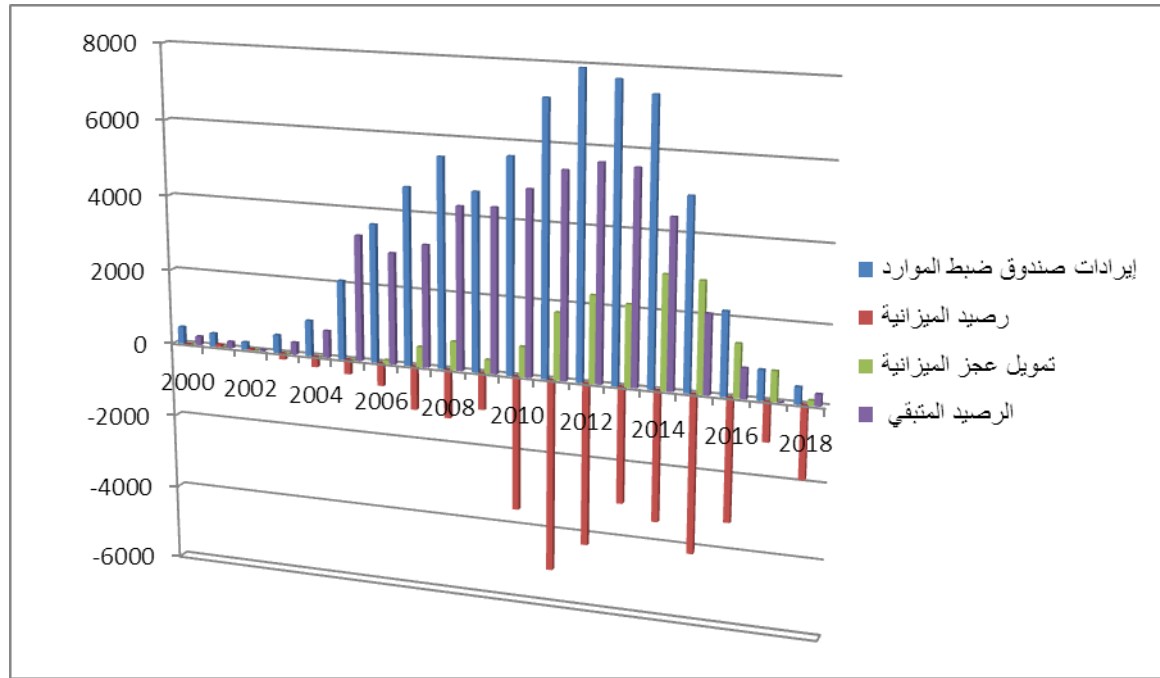
يعبر عجز الميزانية عن قصور الإيرادات المحصلة من طرف الدولة في تسديد النفقات العامة، فتحتمل بذلك الدولة إلى أموال لتغطية هذا العجز بطرق مختلفة من بينها اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد، الذي يعتبر أداة حماية لإبقاء الموازنة في وضعية التوازن، لاسيما وأن الجزائر تستعمل العجز الموازي كأداة من أدوات سياسة الميزانية من أجل تحقيق مختلف أهدافها التنموية من بعد ذلك تقوم بتغطية هذا العجز. ويمكن توضيح دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الجدول التالي:

الجدول (03-06): دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية خلال فترة (2000-2018)

السنوات	إيرادات صندوق ضبط الموارد	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	الرصيد المتبقي	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية العجز
2000	453,23	-53,20	00	232,13	00
2001	356,00	68,70	00	171,5	00
2002	198,03	26,10	00	27,94	00
2003	476,89	-164,60	00	320,09	00
2004	944,39	-285,40	00	716,69	00
2005	2090,524	-388,00	00	3316,92	00
2006	3640,86	-611,10	91,53	2931,07	97,14
2007	4669,893	-1159,40	531,95	3215,35	88,45
2008	5503,690	-1288,70	758,18	4280,12	83,58
2009	4680,747	-971,00	364,28	4316,52	37,51
2010	5634,75	-3545,4	791,93	4842,83	22,34
2011	7143,15	-5074,16	1761,45	5381,7	34,71
2012	7917,01	-4276,44	2283,26	5633,75	53,39
2013	7695,98	-3059,82	2132,47	5563,51	69,69
2014	7373,83	-3437,98	2965,67	4408,15	86,26
2015	4960,35	-4173,51	2886,50	2073,84	69,16
2016	2172,39	-3236,45	1387,93	784,45	42,88
2017	784,45	-1047,7	784,45	00	74,87
2018	437,1	-1913,52	131,91	305,5	6,89

المصدر: دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 4 أكتوبر 2020.

الشكل (03-06): دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية خلال فترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 06

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى أن الجزائر لم تلجأ الى استخدام موارد صندوق ضبط الموارد خلال الترى الممتدة من 2000 الى 2005 في تمويل العجز الموازي، حيث كانت نسبة مساهمة الصندوق في تغطية العجز 00، غير أنها بعد 2006 أصبحت تعتمد على موارد الصندوق في تمويل العجز الموازي.

حيث بدأت الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الميزانية العمومية تزامنا مع التعديل الذي أجري على الصندوق و في سنة 2006، وبذلك تم اقتطاع مبلغ 91.53 مليار دج لتمويل العجز سنة 2006، و في سنة 2007 بلغت قيمة الاقتطاعات 531.95 مليار دج. و قد جاء ذلك تزامنا مع تزايد حجم النفقات العمومية الموجهة لتغطية و تمويل الاستثمارات العمومية المبرمجة في اطار البرامج الاستثمارية العمومية (برنامج دعم النمو الاقتصادي الاول 2005-2009). و لكن منذ نهاية 2014 شهدنا تراجعاً في قيمة موارده بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية المحول اليه بسبب انخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية، حيث انخفضت قيمته من 7373.80 مليار دينار سنة 2014 لتصل الى 437.45 مليار دينار سنة 2018.

الفصل الثالث : مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة المالية العامة في الجزائر(2000_2018)

أما بالنسبة لنسبة مساهمة الصندوق في تغطية العجز الموازي فنلاحظ أن للصندوق دور فعال في احتواء العجز الموازي حيث بلغت نسبة 22.34% سنة 2010 لتصل الى أعلى مستوياتها سنة 2014 بنسبة 86.26% وهذا بسبب تفاقم العجز و عدم قدرة الحكومة على تغطية النفقات العمومية، فلجأت مباشرة الى صندوق ضبط الايرادات ويظهر أنه قد استطاع تحقيق الهدف الموكل اليه في تغطية العجز. و لاحظنا انخفاض في الارصدة المتبقية من الصندوق حيث سجلت سنة 2010 مبلغ 4842.83 مليار دينار لتتخفف الى 2073.84 مليار دينار سنة 2015 لتصل الى أدنى مستوياتها سنة 2017 و هذا بسبب استخدام كل ارصدة الصندوق في تغطية العجز.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل الى أن الجزائر قامت باتخاذ قرار مهم من خلال إنشائها لصندوق ضبط الموارد كحل لإدارة ماليتها العامة التي تميزت بعدم الاستقرار نظرا لكون الجباية النفطية تشكل جزءا كبيرا من إيراداتها العامة.

كما توصلنا من خلال دراستنا أن الصندوق قام بدور مهم في ادارة المالية العامة من خلال تداخلاته السنوية في امتصاص الفوائض المالية العامة وتسديد الدين العمومي وتمويل وتغطية العجز الموازي. و توصلنا أيضا إلى أن أهم تدخل للصندوق هو امتصاص الفوائض المالية في جانب الموارد وتسديد العجز الموازي في جانب الاستخدامات.

خاتمة

الخاتمة

تعد الصناديق السيادية أداة تستخدمها الدول من أجل إدارة فوائض الأموال التي تحققها في عدة مجالات كالأستثمار أو الادخار بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

و تعتبر دولة النرويج من بين الدول الرائدة التي اعتمدت على الصناديق السيادية، ويعد إلى الآن من بين أكبر وأنجح الصناديق السيادية في العالم.

أما بالنسبة للجزائر فقد قامت بإنشاء صندوق سيادي سمي بصندوق ضبط الموارد الذي سجل تدخلات مهمة لإدارة المالية العامة تمثلت في امتصاص فائض الجباية النفطية وسد العجز الموازي كما قام بتسديد الدين العمومي الداخلي والخارجي.

و يعتبر صندوق ضبط الموارد حساب تخصيص خاص تعتمد عليه الحكومة الجزائرية وذلك من أجل جمع الفوائض المتأتية أساسا من فائض إيرادات الجباية البترولية، كما أن موارد لصندوق ارتفعت خلال سنوات الدراسة وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية، حيث تعتبر الجباية البترولية أهم مورد للصندوق.

إن مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة كان بمعدلات كبيرة وذلك راجع إلى توجيه اهتمام الصندوق في البداية إلى تسديد الدين العمومي ابتداء من عام 2000، وبهذا فقد لعب الصندوق دور فعال في تمويل العجز الموازي ما جعله أداة فعالة لضبط الميزانية والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة يمكن اختبار الفرضيات الموضوعة سابقا فيما يلي:

1-الفرضية الأولى: تمحورت هذه الفرضية حول المشاكل التي واجهتها المالية العامة، وقد توصلنا من خلال البحث إلى إثبات هذه الفرضية، حيث أن المالية العامة في الدول النفطية واجهت عدة مشاكل وتحديات أثرت على إدارة ماليتها من بينها المرض الهولندي ولعنة الموارد وهما التناسب العكسي بين زيادة الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو من جهة أخرى.

2-الفرضية الثانية: تعتبر الصناديق السيادية من بين الآليات الهامة لتحقيق الاستقرار في الميزانية العامة، فهي بمثابة آلية داعمة للتنمية الاقتصادية خصوصا بالنسبة للدول النفطية.

3-الفرضية الثالثة: تمحورت حول مدى تأثير ومساهمة صندوق ضبط الموارد في إدارة المالية العامة، وقد توصلنا من خلال البحث إلى إثبات هذه الفرضية، حيث تبين أن صندوق ضبط الموارد قام بمساهمة مهمة في إدارة المالية العامة، ويتضح ذلك من خلال تدخلاته في امتصاص الفوائض المالية العامة وتسديد الدين العمومي، ودوره في تمويل وتغطية العجز الموازي في الجزائر.

ثانيا: نتائج الدراسة

بالإضافة إلى نتائج اختبار الفرضيات فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج الأخرى نورد أهمها فيما يلي:

1- إن انخفاض السعر المرجعي للنفط المعتمد في قانون المالية أدى من جهة إلى تسجيل فائض في الميزانية ناتج عن تجاوز الجباية النفطية المحصلة لتلك المقدرة في الميزانية العامة للدولة، كما أدى من جهة أخرى إلى تسجيل عجز موازي، وهذا ما أدى إلى قيام الدولة بإنشاء صناديق سيادية من أجل امتصاص فائض الميزانية وتسديد عجزها.

2- واجهت المالية العامة عدة تحديات في الدول النفطية من بينها المرض الهولندي ولعنة الموارد واللدان يعتبران من أهم المفاهيم المرتبطة بالاقتصاديات النفطية كما يعبران عن تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف وتصدير النفط.

3- الصناديق السيادية هي صناديق استثمار تنشؤها الدولة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف تدار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يتم تمويلها بمصادر مختلفة، وهي ظاهرة قديمة النشأة حديثة الاهتمام بها نظرا لتزايد أعدادها وأحجامها منذ مطلع هذه الألفية، كما أن الصناديق السيادية تصنف وفق عدة معايير إلى أنواع مختلفة.

4- يعتبر الصندوق السيادي النرويجي من أهم وأكبر الصناديق السيادية من العالم، حيث تحول إليه كل الإيرادات النفطية ليعاد استثمارها، وتم اعتماد استراتيجية استثمارية على درجة عالية من الحكمة الجيدة جعلته يحتل المرتبة الأولى عالميا.

الخاتمة

5- تتميز المالية العامة للجزائر بكون الجباية النفطية تمثل جزءا كبيرا من الإيرادات العامة رغم جهود الدولة لإحلال الإيرادات العادية محل الجباية النفطية، ونفقات التجهيز، عرفت نموا من سنة 2000 نظرا لتوسع الحكومة في الانفاق الاستثماري منذ تلك السنة، كما أن العجز المسجل في الميزانية العامة للدولة خلال فترة الدراسة هو عجز معتمد ناتج عن اتباع الحكومة منذ مطلع الالفية سياسة توسعية لتحفيز معدل نمو الاقتصادي.

6- ان انشاء الدول الجزائرية لصندوق ضبط الموارد سنة 2000 بعكس رغبتها في ادارة ماليتها العامة، وهو صندوق استقراري غير مستقل تتأتى موارده من فائض الجباية النفطية.

7- تعتبر الصناديق السيادية بمثابة الحل لإدارة المالية العامة بالنسبة للدول التي تتميز ماليتها بعدم الاستقرار والثبات، حيث تعمل هذه الترتيبات على امتصاص فوائض الميزانية الناتجة عن الصدمات الإيجابية وتمويل العجز الموازي في فترة الصدمات السلبية .

8- لعب صندوق ضبط موارد، دورا مهما في إدارة المالية العامة وذلك من خلال أن كل تدخلاته ذات علاقة بالمالية العامة، كما أن هذه التدخلات كانت سنوية تمثلت في امتصاص الفوائض وتسديد الدين العمومي، وتمويل العجز الموازي بطريقة مباشرة.

ثالثا: توصيات الدراسة :

على ضوء النتائج التي توصلنا اليها وحتى يمكن للصناديق السيادية بصفة عامة ادارة ماليتها العامة وصندوق ضبط الموارد بصفة خاصة تحقيق أهدافه المسطرة بكل فعالية ارتأينا اقتراح التوصيات التالية:

1- القيام بإصلاحات اقتصادية متعلقة بتنويع مصادر الإيرادات العامة لإحلال الإيرادات العادية محل الجباية النفطية ومن ثم زيادة هذه الأخيرة الموجهة لصندوق ضبط الموارد.

2- فصل تسيير الصندوق عن وزارة المالية الهيئة المالكة له.

3- وضع اطار قانوني يحكم الصندوق ويحدد بدقة مختلفة جوانبه.

الخاتمة

4- إخضاع الصندوق لرقابة السلطة التشريعية باعتباره يحتوى على أموال عمومية.

رابعاً: أفاق البحث:

أثناء البحث صادفتنا بعض التساؤلات قمنا بصياغتها في الشكل عناوين، نذكرها فيما يلي :

1- دور صناديق الاستقرار في تحقيق الاستدامة المالية.

2- دور التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في الدول النفطية.

3- دراسة مقارنة بين الصناديق السيادية الاستقرارية والادخارية.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

أ) الكتب :

1. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم وتحليل الاقتصادي والتطبيق، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الاولى، 2012.
2. بن سعود آدم، مطبوعة في المالية العامة، السنة الثانية، تخصص علوم تجارية، مالية ومحاسبة، علوم اقتصادية، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونييسي علي "البليدة02"، 2018/2017
3. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2007.
4. دغمان زوبير، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، السنة الثانية، التخصص: علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس - سنة: 2016-2017.
5. زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، السنة الثانية، علوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، 2018-2019.
6. سعود جايد مشكور العامري، مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 2020.
7. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الاولى 2015.
8. سهام العيداني، محاضرات المالية العامة، السنة أولى ماستر تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي نور البشير، البيض.
9. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 1992.
10. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، العراق، المكتبة القانونية بغداد، 2017.
11. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، طبعة الاولى، الاردن، 2009.

12. معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، السنة الثالثة، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1.
13. هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى 2007.
- (ب) أطروحات الدكتوراه ورسائل الجامعية:
14. بداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص الاقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الدفعة 2014.
15. بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة لحصول شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2، الدفعة 2015-2016.
16. حبارك سمير، تأثير الازمات المالية المعاصرة على استراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية حالة صندوق ضبط الايرادات في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الدفعة 2019-2020.
17. زهراء حسين حسان، صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام مع الاشارة إلى العراق، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2018-2019.
18. زواري فرحات سليمان، دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
19. ساجي فاطمة، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-، دفعة 2010-2011.

20. ضالع دليلة، دور الانفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط -دراسة قياسية - حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص علوم إقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الدفعة 2018.

21. قطوش فارس، اجراءات الرقابة المالية على المؤسسات العمومية- دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية ابن سينا أم البواقي-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2018،2019.

(ج) المقالات العلمية:

22. ابتسام قويدر، أهمية مبادئ سنتياغو في إرساء قواعد حوكمة صناديق الثروة السيادية، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد: 21، الجزائر، 2019.

23. بن عمارة دليلة، شريف طويل نورالدين، صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة (2000-2017) ، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجنت، العدد: 02، الجزائر، 2018.

24. جعفر هني محمد ، صناديق الثروة السيادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 13، الجزائر، 2015.

25. حبيطة علي، أثر الانفاق العام على معدل التضخم، مجلة الحقوق الانسانية، العدد: 26، المجلد 02، الجزائر، 2016.

26. حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الثالث، الجزائر، 2015.

27. حطاب مراد، رقابي لالة فاطمة، دور الصناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد: 02، الجزائر، 2020.

28. حمزة بن الزين ،أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد: 12، الجزائر، 2017.

29. رمضان بطوري، قراءة في دور صناديق الثروة السيادية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة" مبادلة لتنمية نموذجاً، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، مجلة علمية دولية، دورية المحكمة تصدر عن كلية الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، العدد: 01، الجزائر، 2016.
30. زرقاطة مريم، تأثير الحوكمة على أداء صناديق الثروة السيادية حسب مؤشرات الأداء الدولية – دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي –مجلة المعارف، العدد: 1، الجزائر، 2019.
31. زهية ثاري، استثمارات الصناديق السيادية و دورها في الازمة المالية العالمية 2008 و أزمة الديون السيادية الاوروبية 2010 صناديق الثروة السيادية العربية "نموذجاً"، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، العدد: 01، الجزائر، 2018.
32. سايح جبور علي، د.عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد: 19، الجزائر، 2018.
33. السبتي وسيلة، كزيز نسرين، دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد: 12، الجزائر، 2017.
34. سليم مجلخ، كمال حمّانة، صناديق الثروة السيادية وعلاقتها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، مجلة علمية فصلية محكمة، تصدر عن مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد: 37، المجلد 1، العراق، 2015.
35. سهيلة بغنة ،حسين بن الطاهر ، صندوق ضبط الموارد كآلية لضبط الميزانية العامة في الجزائر، دراسة الفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية –جامعة أم البواقي-، العدد: 03، الجزائر، 2015 .
36. صادق هادي ،لعنة الموارد والداء الهولندي في اقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والاثار وأدوات العلاج دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج، العدد : 01، الجزائر، 2019.
37. عادل بوطلالة، فعالية توظيف الحصييلة الجباية البترولية في الجزائر، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية- قسنطينة الجزائر- العدد: 01، الجزائر، 2020.

38. عز الدين دعاس، حمزة مرادسي ، فعالية السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد:01، الجزائر، 2021.
39. فرحات عباس ، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية - دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر ، مجلة الباحث الإقتصادي ، العدد4 ، الجزائر، 2015.
40. قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد:06، 2019.
41. قروي صباح الشريف، تشخيص الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين (2014-2018): بين تقلبات أسعار النفط وأعراض المرض الهولندي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، العدد:03، الجزائر، 2020.
42. ماجد عبد الله المنيف ، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، القاهرة، العدد:43، 2009.
43. محمد دهان، د. محمد بوشريية، قريشي محمد الصالح، أهمية صناديق الثروة السيادية في الاقتصاديات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد:01، الجزائر، 2019.
44. محمد هاني، نشأت إدوارد ناشد جرجس القطاع النفطي وإشكالية المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة إبداع، العدد :01، الجزائر، 2020.
45. معيزي قويدر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 08، الجزائر، 2013.
46. مكاوي هجيرة، د. بوبكر محمد، دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) ، مجلة المالية والأسواق، العدد: 01، الجزائر، 2020.
47. هجيرة زقاد، أهمية مبادئ سنتياغو في إرساء قواعد حوكمة صناديق الثروة السيادية، مجلة الندوى للدراسات القانونية العدد 21، الجزائر، 2019.
48. هيثم عبد الله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد:25، العراق، 2015.

□ قائمة المصادر والمراجع

49. ولد عابد عمر، صناديق الثروة السيادية كألية لتطوير التمويل الإسلامي- رؤية مستقبلية-، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد: 13، الجزائر، 2018.
50. يوسف جيلالي، اطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد: 02، الجزائر، 2019.
- (هـ) الجرائد الرسمية :

51. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادر في: 07 جويلية 1985.
52. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، بناء على دستور ولاسيما المواد 111 و 151 و 154 و بناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني، قانون رقم 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 هـ الموافق 07 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادرة بتاريخ ثلاثاء 11 شوال عام 1404 هـ.
53. صادر في الجريدة الرسمية رقم 83، بتاريخ 29 ديسمبر 2003.

ثانيا) المراجع باللغة الاجنبية :

A) RAPPORTS PERIODIQUES

54. Banque d'Algérie, Rapport annuel 2001 2002, 2006, 2010, 2015. 2018
55. GILLES MORISSON, les fonds souverains problématique et enjeux perspectives pour l'Afrique sub- saharienne, institute
56. *International Monetary Fund, Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda, working paper, Washington, 2008.*
57. rapport de présentation du projet de loi finances 2015
58. rapport de présentation du projet de loi finances 2016
59. rapport de présentation du projet de loi finances 2017
60. rapport de présentation du projet de loi finances 2019

ثالثاً) المواقع الإلكترونية:

61. www.bank-of-algeria.dz

62. www.mf.gov.dz

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الاهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

أ..... مقدمة

الفصل الأول:

الاطار النظري للمالية العامة

2 تمهيد:

3 المبحث الأول: ماهية المالية العامة

3 المطلب الأول: مفهوم المالية العامة

4 المطلب الثاني: أنواع المالية العامة وتطورها

7 المطلب الثالث: الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة

10 المبحث الثاني: وظائف المالية العامة وعناصرها ومصادرها

10 المطلب الاول: وظائف المالية العامة

10 المطلب الثاني: العناصر المؤلفة للمالية العامة

15 المطلب الثالث: مصادر المالية العامة

16 المبحث الثالث: تحديات المالية العامة في الدول النفطية

16 المطلب الاول: مفهوم المرض الهولندي ولعنة الموارد

18 المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي للمرض الهولندي ولعنة الموارد

20 المطلب الثاني: آثار المرض الهولندي ولعنة الموارد على الاقتصاد

24 خلاصة الفصل

الفصل ثاني:

الاطار النظري للصناديق السيادية

26 تمهيد

27 المبحث الاول: ماهية الصناديق السيادية

27	المطلب الاول: مفهوم الصناديق السيادية
29	المطلب الثاني: نشأة الصناديق السيادية
31	المطلب الثالث: أنواع الصناديق السيادية ونظرة عن أكبر أنواع الصناديق السيادية في العالم
35	المبحث الثاني: خصائص الصناديق السيادية وأهميتها وأهدافها
35	المطلب الاول: خصائص الصناديق السيادية
37	المطلب الثاني: أهمية الصناديق السيادية
39	المطلب الثالث: أهداف الصناديق السيادية
41	المبحث الثالث: الترويج نموذج في تحقيق استقرار المالية العامة
41	المطلب الاول: نشأة وتعريف صندوق الثروة السيادي الترويجي
42	المطلب الثاني: آليات عمل الصندوق الترويجي
46	المطلب الثالث: أهداف الصندوق آليات الترويجي
48	خلاصة الفصل

الفصل الثالث:

مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة المالية العامة في الجزائر (2000-2018)

50	تمهيد
51	المبحث الاول: المالية العامة في الجزائر
51	المطلب الاول: قانون المالية ا في الجزائر
52	المطلب الثاني: النفقات العامة والايادات العامة في الجزائر
61	المطلب الثالث: رصيد الميزانية العامة في الجزائر
63	المبحث الثاني: صندوق السيادي الجزائري "صندوق ضبط الموارد"
63	المطلب الاول: تعريف ودوافع انشاء صندوق ضبط الموارد
65	المطلب الثاني: أهمية صندوق ضبط الموارد وأهدافه
67	المطلب الثالث: مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد واستخداماته
71	المبحث الثالث: تأثير صندوق ضبط الموارد بالمالية العامة في الجزائر
-	المطلب الاول: تدخلات صندوق ضبط الموارد لامتصاص الفوائض المالية العامة خلال فترة (2000-
71	(2018)

المطلب الثاني: تدخلات صندوق ضبط الموارد لتسديد الدين العمومي خلال فترة (2000-2018)	73
المطلب الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل وتغطية العجز الموازي في الجزائر خلال فترة 2000-	2018
74	74
78	خلاصة الفصل
80	الخاتمة
84	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال

رقم	عنوان	صفحة
1-2	علاقة صندوق الثروة النرويجي في الميزانية العامة	44
2-2	اللية عمل صندوق الثروة السيادية النرويجي في الاجل الطويل	45
1-3	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2018)	56
2-3	تطور الايرادات العامة في الجزائر للفترة (2000-2018)	60
3-3	تطور رصيد الميزانية في الجزائر للفترة (2000-2018)	62
4-3	يوضح مصدر وكيفية تمويل صندوق ضبط الموارد	68
5-3	استخدامات صندوق ضبط الايرادات	69
6-3	دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية خلال الفترة (2000-2018)	76

قائمة الجداول

صفحة	عنوان	رقم
34	أكبر 13 صندوق ثروة سيادية في العالم (فبراير 2017/جوان 2018)	1-2
55	تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	1-3
59	تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	2-3
61	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	3-3
72	تطور فائض الجباية البترولية المحولة لصندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2018)	4-3
73	تطور رصيد الدين العمومي خلال الفترة (2000-2018)	5-3
75	دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية خلال الفترة (2000-2018)	6-3

الملخص:

دور الصناديق السيادية في إدارة المالية العامة دراسة حالة الجزائر (2000-2018)

قامت هذه الدراسة بالتطرق الى موضوع الصناديق السيادية ودورها في ادارة المالية العامة وذلك من خلال دراسة الاطار النظري لكل من المالية العامة وأهم التحديات الي واجهتها، والصناديق السيادية بالإشارة الى صندوق النرويج كنموذج، بالإضافة الى المالية العامة في الجزائر وصندوق ضبط الموارد الجزائري.

كما تهدف هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي لعبه صندوق ضبط الموارد في إدارة المالية العامة في الجزائر وذلك للفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2018، وقد توصلت الدراسة الى أن صندوق ضبط الموارد قد سجل تدخلات مهمة في ادارة المالية العامة تباينت بين امتصاص الفوائض المالية، تسديد الدين العمومي وتمويل العجز الموازي.

كلمات مفتاحية: المالية العامة، الداء الهولندي، لعنة الموارد، الصناديق السيادية، الصندوق الترويجي، صندوق ضبط الموارد.

Summary:

The role of sovereign funds in managing public finances, a case study of Algeria (2000-2018)

This study addressed the issue of sovereign funds and their role in managing public finances by studying the theoretical framework for each of the public finances and the most important challenges they faced, and sovereign funds with reference to the Norway Fund as a model, in addition to the public finances in Algeria and the Resource Control Fund The Algerian.

This study also aims to clarify the role played by the Resource Control Fund in managing public finances in Algeria for the period from 2000 to 2018. public finance and budget deficit financing.

Keywords: public finance, Dutch disease, resource curse, sovereign funds, Norwegian fund, resource control fund.